المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمدَ لله نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده اللهُ فلا مضلَّ له، ومن يضللْ فلا هاديَ لـه، وأشهدُ أن لا إلـهَ إلا الله وحدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أن محمدًا عبدُه ورسولُه.

﴿يا أيُّها الذينَ آمنوا اتقوا اللهَ حقَّ تُقاتِه ولا تموتُنَّ إلا وأنتم مُسْلِمون﴾.

﴿يا أيُّها الناسُ اتقوا ربَّكُم الذي خَلَقكم من نفسٍ واحدةٍ وخَلَق منها زوجَها وبثَّ منهما رجالاً كثيرًا ونساءً واتّقوا اللهَ الذي تَساءلون به والأرحامَ إن اللهَ كان عليكم رقيبًا﴾. ﴿يا أيُّها الذينَ آمنوا اتّقوا اللهَ وقُولوا قولاً سديدًا يُصْلِح لكم أعمالَكم ويغفرْ لكم ذنوبَكُم ومَن يّطع اللهَ ورسولَه فقدْ فازَ فوزًا عظيمًا﴾.

أما بعد: فقد قيّض الله سبحانه وتعالى للغة العربية كوكبةً من العلماء الأفذاذ الذين أفنوا أعمارَهم في خدمتها وتعلّمها وتعليمها والتأليفِ فيها، وتبارى العلماءُ وتنافسوا في هذا المجال الخيّر الشريف على مرِّ الأعوام والعصور، ومع أنه قد ضاع الكثيرُ من هذه النفائسِ؛ فقد حفظ الله لنا منها ما فيه الكفاية والنفع العميم، وتنافس العلماءُ والمحققون المعاصرون في إخراج هذه النفائس

وطباعتها، فخرج لنا في النحو والصرف درر نفيسة بدءًا بكتاب سيبويه ومرورًا بكتب الأخفش والفراء والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني، والمفصل وشروحه، والتسهيل وشروحه، والألفية وشروحها، وشروح الشواهد وغيرها إلى يومنا هذا، وخرج لنا من كتب اللغة والمعاجم والغريب جواهر ونفائس بدءًا بكتاب العين للخليل ومرورًا بكتب ابن قتيبة وأبي عبيد وابن فارس والأزهري وابن سيده والزمخشري والجوهري وابن منظور والفيروز آبادي والزبيدي وغيرها إلى يومنا هذا.

وإن الناظر في هذا التراث الضخم ليدعو لأولئك العلماء بالرحمة والرضوان؛ لأنهم قد خدموا اللغة وأسسوا أصول علم النحو وقواعده وشادوا فروعه ولمّوا شتاته وجمعوا أطرافه وقرّبوا قاصيه وذللوا دانيه، مما حدا ببعض الكتّاب أن يصف علم النحو بأنه علم قد نضج واحترق. ومراده بذلك أن السابقين لم يتركوا للاحقين مجالاً للزيادة أو الإضافة، اللهم إلا بسطًا لمختصر، أو اختصارًا لمبسوط، أو إيضاحاً لغامض أو تفصيلاً لمجمل أو نثرًا لمنظوم أو نظمًا لمنثور أو شرحاً لشواهد أو زيادة في التمثيل والتطبيق أو نحو ذلك مما لا يمس الأصل والجوهر. لكني وأنا أرى هذا الثراء الضخم في هذه الجوانب، ألمح نقصاً حادًا في جوانب أخرى تتصل باللغة العربية وخدمتها. وأعني بذلك ما يتعلق ببيان عظمة العربية وأهميتها والدفاع عنها وتجلية محاسنها وجوانب الإشراق والسمو فيها وبيان صلتها بالعلوم الشرعية وحاجة هذه العلوم إليها وأثرها الكبير في هذه العلوم. وكنت شديد الاهتمام بهذا الجانب مولعاً بالتنقيب عما يُروي عطشي فيه، من المؤلفات القديمة أو الحديثة، وكان ولعي بالقديمة أشد فأكثرت التنقيب في فهارس المخطوطات والمطبوعات وسؤال المختصين في هذا

المجال، وقد فرحت فرحاً شديداً عندما سمعت بكتاب: الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، للإمام جمال الدين الإسنوي (المتوفى سنة ٧٧٢هـ) وعلمت بأن الدكتور محمد حسن عواد قد حققه ونال به درجة الدكتوراه، وأخرجه في كتاب، سنة ١٤٠٥هـ، وسعيت للحصول على نسخة منه، فألفيته كتابًا قيّمًا يسير في الاتجاه الذي أريد، وينهج طريقًا جديدًا في خدمة اللغة والفقه معاً، وفيه تجديد وخروج على النمط المألوف في كتب النحو، وقد خدمه محققه خدمة جيدة ـ وسأعود للحديث عنه بعد قليل ـ. ثم أهداني الزميل الدكتور معيض العوفي كتابًا صغيرًا قام بتحقيقه وطبعه اسمه: تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، لأبي بكر محمد بن عبد الملك الشنتريني (المتوفى سنة ٥٤٩هـ)، وهو كتاب قيّم ونفيس على الرغم من صغر حجمه، وقد بناه مؤلفه على عدة فصول، كلها في بيان فضل اللغة العربية وفضل حملتها وتعلمها وتعليمها.

وقد أعجبت بمضمونه على صغر حجمه وقلة محتواه. وقد زادني هذان الكتابان اهتمامًا بهذا النوع من الدراسة وحفزاني على مداومة البحث والتنقيب عن مؤلفات تماثلهما في المضمون.

وقد وفقني الله إلى كتاب يجمع محاسن هذين الكتابين ومضمونهما، مع جودة في الأسلوب وروعة في العرض وغزارة في المادة. وأعني به كتابنا الذي بين أيدينا وهو (الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية) للطوفي. فما إن سمعت باسمه وعنوانه حتى طرت به فرحًا وأيقنت أنه الضالة المنشودة، قبل أن أطلع عليه أو أعرف شيئًا عن مضمونه؛ لأن عنوانه كان مفصحًا عن مضمونه بصورة جلية. وبعد أن اطلعت على إحدى نسخه وجدته يحقق ما أريد وزيادة،

حيث إنه يجمع بين مضموني هذين الكتابين: فإن رُبْعَه الأول تقريبًا شبيه بمضمون كتاب (تنبيه الألباب). أي في فضل اللغة العربية وتعلمها وتعليمها وبيان أهميتها وفضل حملتها. وبقية الكتاب في بيان كون علم العربية أصلاً من أصول الدين ومعتمدًا من معتمدات الشريعة، مع التفصيل في ذكر جملة من المسائل الدينية المتفرعة على القواعد العربية. فهو شبيه بمضمون كتاب: (الكوكب الدري). فقد جمع كتابنا بين الحسنيين وتميّز، كما ذكرت، بجودة الأسلوب وحسن العرض وقوة الحجة وغزارة المادة، حيث إن حجمه أكبر من حجم الكتابين مجتمعين بالنظر إلى أصولها المخطوطة.

هذا وإن في كتاب الصعقة من المزايا والفوائد والفرائد ما لا يتسع المقام في هذه المقدمة لبسطه، وإن نظرة في مقدمة مؤلفه، وعناوين أبوابه وفصوله كفيلة ببيان شيء من قيمته والكشف عن بعض مضمونه. فالباب الأول: في ذكر السبب الموجب لوضع قانون العربية، ومن وضعه. والباب الثاني: في الدليل على فضل علم العربية من الكتاب والسنّة والآثار وصريح العقل. والباب الثالث: في بيان فضل من تحلّى بهذا العلم، وذم من عطل منه أو أخطأ فيه، أو عيب عليه. والباب الرابع: في بيان كونه أصلاً من أصول الدين ومعتمدًا من معتمدات الشريعة. وقد ضَمَّن هذا الباب فصلاً طويلاً في ذكر جملة من المسائل الدينية المتفرعة على القواعد العربية. وهذا الباب الأخير والفصل الذي فيه يشكلان ثلاثة أرباع الكتاب تقريبًا، كما أنهما في حجمهما وعدد صفحاتهما يقتربان من حجم كتاب الإمام الإسنوي (الكوكب الدري). وتميز الطوفي على الإسنوي في هذا الصدد بمزية السبق والتقدم، حيث إن الطوفي قد ألّف كتابه هذا قبل الإسنوي بحوالي سبعين عامًا. ولا يُلام الدكتور محمد حسن عواد

(محقق الكوكب الدري) حينما جزم في مقدمته بالسبق والريادة للإمام الإسنوي في هذا المجال، حيث قال:

«أما الكتاب ذاته فهو درس تطبيقي للتفاعل الحار بين علوم الشريعة بعامة والفقه بخاصة، وبين علوم العربية، وخير نموذج للعلاقة بين الحضارة الإسلامية ووسائلها في التعبير عن ذاتها. **فهو أول كتاب** ـ فيما أعلم ـ يجمع بين دفتيه مسائل فقهية مدارة على أسس نحوية... على أن قولي إن كتاب (الكوكب الدري) أول كتاب ــ فيما أعلم ــ يجمع بين دفتيه مسائل فقهية ونحوية، لا يعني أنه لم يسبقه محاولات من جنس محاولته تدير مسائل الفقه على مسائل العربية، فمن الثابت تاريخيًّا أن الإمام الإسنوي قد سبق بغير محاولة، منها مثلاً: ما صنعه الإمام الكبير محمد بن الحسن الشيباني في كتاب الأيمان من (الجامع الكبير) فقد أدار هذا الحبر مسائل الفقه على مسائل العربية، كذلك أدار الكسائي مسائل الفقه على مسائل العربية وبخاصة في المناظرة التي جرت بينه وبين القاضي أبي يوسف، وفي تفسيره للبيت المشهور:

فأنتِ طلاقٌ والطلاق عزيمة ثلاثٌ ومن يبدأ أعقُّ وأظلمُ

كذلك أدار الفراء مسائل الفقه على مسائل النحو في مناظرته مع محمد بن الحسن الشيباني، ثم توالت ــ من بعد هؤلاء جميعًا ــ الجهود الفقهية المتأثرة بقواعد النحو، وبخاصة في كتب الفروع: كالوجيز للغزالي، وشرحه الكبير للرافعي، والمهذب للشيرازي، والروضة للنووي وغيرها. غير أن هذه المحاولات جميعًا لم يقدر لها أن تجتمع في كتاب خاص بها، فظلّت متناثرة في ثنايا كتب النحو والفروع الفقهية، حتى ارتضى الإمام الإسنوي لنفسه أن ينهض بهذه المهمة فيجمع مسائل الفقه مدارة على مسائل النحو في كتابه

(الكوكب الدري)، وهو بهذا العمل قد **سجّل لنفسه سبقًا علميًّا** يشكر عليه. فالكتاب إذن لون من ألوان الاتصال والتفاعل بين الفقه والنحو، وحلقة من حلقات التفاعل بين الشريعة بعامة وبين علم العربية . . . » . إلى آخر كلامه .

أقول : لا يلام الدكتور الكريم في حكمه هذا ؛ لأنه كما يبدو لم يطلع على كتاب الطوفي، وبظهور كتاب الطوفي هذا يثبت أن مزية السبق تسجل له حتى تكشف لنا الأيام عن كتاب آخر متقدم عليه، وليس ذلك ببعيد، على أن ظهور كتاب الطوفي لا يقلل من قيمة كتاب الإسنوي، رحمهما الله، فهو كتاب جليل القدر، كبير القيمة مبني على منهج قويم وسليم وفيه عموم وشمول، فكتاب الصعقة ـ إذن ـ لا يسلبه شيئًا من قيمته، ولا يقلل من أهميته ولا يغني عنه، ولكنه ـ بلا شك ـ يسلبه مزية السبق والتقدم والريادة . والذي أستغربه أنه لم يرد في كتاب (الكوكب الدري) أي ذكر للطوفي أو لكتابه، ولم يثبت المحقق شيئًا من ذلك في فهارسه، على الرغم من أنهما عاشا مدة من عمريهما في القاهرة، وتتلمذا فيها على شيخ واحد، وهو أبو حيان الأندلسي، لكنهما لم يلتقيا ؛ لأن الطوفي توفي والإسنوي ما زال في الثانية عشرة من عمره، كما أن الإسنوي لم يرد القاهرة إلا بعد وفاة الطوفي بخمس سنين تقريبًا، لكنّ ذِكْرَ الطوفي في القاهرة حينما وردها الإسنوي ما زال طريًّا، وعهده بها ما زال قريبًا، ومؤلفاته ما زالت حيّة يافعة ذائعة الصيت، فهل الإمام الإسنوي لم يطلع عليها، أو أنه اطلع عليها واستفاد منها ولكنه لم يشر إلى ذلك كما هي عادة كثير من العلماء في تلك العصور ؟ .

هذا، وقد آثرت الإطالة فيما نقلته من مقدمة الدكتور محمد حسن عواد ؛ لأنه عرض للناحية التاريخية فيما يتعلق بالتأليف في هذا المجال، وهي قضية تهمني

وكنت أود إفرادها بالحديث، لكني ـ بسبب الرغبة في الاختصار ـ نقلت ما كتبه فيها الدكتور الكريم لأكتفي به وأستغني عن إعادته.

* * *

بعد هذه التوطئة يبدو لي أن القارئ أدرك معي قيمة كتاب الصعقة، وظهرت له بعض الدوافع التي حملتني على المبادرة إلى تحقيق هذا الكتاب وإخراجه للنور، مع أني بسبب الرغبة في الإيجاز لم أشر إلا للقليل من محاسنه وجوانب الجودة والجدة والإشراق فيه، وكلما أمعنت النظر فيه وتعمقت في القراءة والتحقيق ازددت إعجابًا، واقتناعًا بأهميته ورغبة في تجويد العمل فيه واسترخاص الوقت والجهد في سبيله، كي يكون العمل في تحقيقه على صورة قريبة من مضمونه الجيّد. وكم أضر ببعض الكتب القيّمة والنفيسة من روائع تراثنا استهانة محققيها بها واستعجالهم في إخراجها، فظلموها بذلك، وظلموا معها مهنة التحقيق الشريفة فصوروها للناس بأنها جدار قصير كل يستطيع الصعود عليه وتجاوزه.

لقد أنفقت في هذا الكتاب أكثر من ست سنوات، منها سنة كاملة أخذت فيها تفرغًا علميًّا من الجامعة، ومنها فصل دراسي كامل تفرغت فيه مقابل مجموعة من الإجازات المدخرة لي، أما بقيّة السنوات فلم يكن لي فيها عمل وهَمٌّ بعد التدريس ولواحقه إلا هذا الكتاب، ولست والله نادمًا على شيء من ذلك؛ لأني كنت أحس فيه بالمتعة والفائدة، وأحس فيه بأداء واجب كبير عليّ ـ وهو واجب على الجميع ـ تجاه الجيد والمفيد من كتب التراث.

وإنّ مما ضاعف المسؤولية عليّ تجاه هذا الكتاب، ما لمسته من اهتمام جَمْع من

العلماء الأفاضل وطلاب العلم الأخيار بـه، وكثرة سؤالهم عنه وعن وقت خروجه عندما علموا أني أعمل فيه، ومنهم على سبيل المثال: معالي الدكتور عبد الله التركي ـ وقد كانت له صحبة مع الطوفي عندما أخرج كتابه شرح مختصر الروضة في ثلاثة مجلدات كبيرة ـ. وفضيلة الشيخ عبد الله الغدّيان عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة. كما أنه جمعني لقاء في منزل فضيلة الشيخ الوالد عبد الله بن سليمان المنيع عضو هيئة كبار العلماء وقاضي التمييز في مكة، مع بعض العلماء ومنهم معالي الشيخ صالح الحصيّن وفضيلة الشيخ عبد الله العقيل وفضيلة الشيخ مصطفى الزرقاء وغيرهم وكان الحديث يدور حول الطوفي وكتبه، ولما علموا أني أعمل في كتابه هذا أبدوا حرصهم على الكتاب ورغبتهم في سرعة ظهوره. وهناك جمع من الزملاء الكرام الذين يعرفون الكتاب ويتلهفون على خروجه فأحس بحرج بالغ عندما أقابلهم وأنا لم أنته منه بعد، ومنهم الدكتور إبراهيم البراهيم، والدكتور مساعد الفالح والدكتور علي القصيّر والدكتور سالم القرني، وقبلهم الزميل الكبير الدكتور عبد الرحمن العثيمين الذي كان له فضل كبير عليّ في هذا الكتاب وغيره مما سأشير إليه في موضعه إن شاء الله.

لا شك في أن هذا الاهتمام بالكتاب من قبل أولئك الأفاضل وغيرهم من زملاء العمل والتخصص ـ الذي لم أصوّر إلا بعضه ـ أوقعني في حرج وحيرة وشبه تناقض، حيث أصبح يتنازعني أمران: أولهما: الرغبة في السرعة بإخراج الكتاب تحقيقًا لرغبة هؤلاء الأحباب. وثانيهما: الرغبة في تجويد العمل وإتقانه ليرقى إلى مستوى تطلعاتهم وقيمة الكتاب في نفوسهم. وقد وجدتني أميل إلى الخيار الثاني؛ لأنه الأكمل والأبقى والأولى عند الجميع في النهاية، ثم إنه

ينسجم مع طبعي الـذي تعودت عليـه وعجزت عن التخلص منـه . فكان مـا كان وأخذ هذا العمل حقه في نظري، وأكثر مما يستحق في نظر كثير من الزملاء الذين كثيرًا ما ينتقدونني في هذا الأسلوب وهذه الطريقة .

على أني وإن كنت أدعي أنني أنفقت في هـذا العمل وقتًـا طـويـلاً وجهـدًا كبيرًا، فإن ذلك لا يعني ادعـائي بأننـي قـد بلغت بـه الكمال، أو جـردتـه من الأخطاء والقصور والهنات، فهـذا أمر ليس لي ولا لغيري من البشر، وإنما الذي أزعمـه أنني حاولت تقليل هـذه المؤاخذات على قـدر طاقتي وغـاية جهـدي، وأرجـو أن يلمس القـارئ الكـريم أثر ذلك، سـواء في الـدراسـة أو التحقيق، ويسرني كثيرًا أن أتلقى أي ملحوظة فيها نصح أو تقويم أو إصلاح .

* * *

هذا، وكنت قبل شروعي في العمل قـد وضعت لنفسي خطة ومنهجًا يتحقق بهما الوفاء بما يتطلبه الكتاب ليخرج بصورة جيدة، وتمثّل ذلك فيما يلي :

* قسمت العمل ـ كالمعتاد ـ قسمين رئيسين :

القسم الأول : الدراسة

والقسم الثاني : النص المحقق .

وقبلهما المقدمة، وبعدهما الفهارس .

* **فأما القسم الأول** : وهو الدراسة، فقد حوى أربعة فصول :

* الفصل الأول : سيرة المؤلف وحياته، ويشمل :

١ ـ مدخل في مصادر ترجمته .

٢ ـ اسمه وكنيته ولقبه وأسرته .

٣ ـ مولده .

٤ ـ نشأته ورحلاته وشيوخه في كل مدينة يحل فيها .

٥ ـ تلاميذه .

٦ ـ وفاته .

* الفصل الثاني :

عقيدته ومذهبه وما قيل في جرحه وتعديله .

* الفصل الثالث :

مؤلفاته . ويشمل :

١ ـ مؤلفاته الموجودة .

٢ ـ مؤلفاته المجهولة الحال .

* الفصل الرابع :

(كتابه : الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية) .

وفي هذا الفصل مبحثان :

المبحث الأول : دراسة الكتاب، ويشمل :

١ ـ مدخل (حول دراسة سابقة) .

٢ ـ توثيق نسبة الكتاب وتسميته .

٣ ـ سبب تأليفه .

٤ ـ عرض مادته وطريقة تبويبه وترتيبه .

٥ ـ مصادره .

٦ ـ زمن تأليفه .

المبحث الثاني : وقفات بين يدي التحقيق ، ويشمل :

١ ـ وصف نسختي الكتاب المخطوطتين .

٢ ـ بيان منهجي في التحقيق .

٣ ـ عرض نماذج مصورة من المخطوطتين .

* * *

وقد حاولت في هذا القسم بفصوله الأربعة أن أجلّي كثيرًا من جوانب سيرة الطوفي وحياته وشخصيته ، على الرغم من رغبتي الشديدة في الإيجاز؛ لأن سيرته قد خدمت خدمة جيدة في المراجع التي أشرت إليها في مدخل الدراسة ، لكنّ صحبتي الطويلة للطوفي ، ومحاولتي قراءة كل ما كتبه هو أو كُتب عنه ، وَضَعَتْ يدي على أشياء لم يعرض لها السابقون ، فأَضَفْتُ بعض الإضافات وصححت بعض المعلومات ، وبسطت ما يحتاج إلى بسط من الجوانب المختصرة . ففي الفصل الأول : تفصيل لمصادر ترجمته من المخطوطات والمطبوعات والدوريات . وفيه ترجيح لأحد القولين المشهورين في تاريخ ولادته يستند على أدلة جديدة من مخطوطات لم يطلع عليها السابقون الذين اطلعت على مؤلفاتهم . وفيه تفصيل لشيوخه أوصلت عددهم فيه إلى خمسة وعشرين شيخًا ، بينما لم يجمع له أحد من مترجميه السابقين أكثر من تسعة عشر شيخًا .

وقد رتبت شيوخه على حسب ترتيب ابن رجب لهم، فلم أرتبهم على الحروف ولا على تاريخ الوفاة، ولو أخذت بأحد هذين الأمرين لكان أولى.

وفي الفصل الثاني: تحدثت عن عقيدته حديثًا مفصلاً خصوصًا تهمة التشيع والرفض؛ لأنها أكبر قضية في حياة الطوفي، وذكرت كل ما أعرفه في ذلك، ووقفت عدة وقفات مع كلام ابن رجب رحمه الله؛ لأنه هو مدار التهمة ومحورها، وذكرت ما قيل في جرحه وتعديله، وحاولت جاهدًا إنصافه وبيان ما له وما عليه في أسلوب محايد قدر الطاقة، وترجح لديّ أن الرجل بريئ من أغلب ما رمي به من التهم، واستندت في ذلك على نصوص واضحة من كتبه وكتب غيره.

وفي الفصل الثالث: عرضت لمؤلفاته، وبذلت جهدًا في حصرها وتحقيق عناوينها وتمييز المتشابه منها، أو ما يحمل اسمين أو ثلاثة وهو كتاب واحد، وقسمتها قسمين: الأول: المؤلفات الموجودة، وقد ذكرتها مرتبة على الحروف الهجائية وتحدثت عن كل واحد منها بالتفصيل: عن مضمونه وتاريخ تأليفه ومكان طبعه إن كان مطبوعًا، ومكان حفظه إن كان مخطوطًا. والثاني: المؤلفات المجهولة الحال، وقد ذكرتها مرتبة على الحروف وذكرت كل ما أعرفه عنها. وقد توصلت إلى معلومات جديدة عن مؤلفاته لم يذكرها السابقون.

أما الفصل الرابع: فقد خصصته لعرض الكتاب ودراسته، واقتصرت فيه على ما لم أسبق إليه.

* * *

وأما القسم الثاني: وهو النص المحقق:

فهـو لب العمل، وقـد أوضحـت منهجي في التحقيق بطـريقـة مفصلـة في مكانـه المعتاد في آخر الـدراسة، ولا أود هنا أن أعيـد ما قلتـه هناك، وسأكتفي بالإشارة إلى أني أفرغت مـا أملك من وقت وجهد في ذلك، وعملت جاهدًا على أن يسير عملي على نور وبصيرة، فـاستعدت قراءة كل مـا أعرف مما ألّف حول طرق ومنـاهج تحقيق المخطوطـات، واطلعت بتأنٍّ على أعمال مشاهير المحققين المعتبرين، واستصحبت معي نتـائج ذلك كله لكي أسير على ضـوئه في عملي، ولم أكتفِ بذلك وإنما ألزمت نفسي بلزوم مـا لا يلزم عادة، فقمت بجمع كل ما أستطيع جمعه من كتب النحو المطبـوعة والمخطوطة المتقـدمة على الطوفي، والتي بدا لي أنها مظنـة لأن يستفيد منها أو يصـدر عنها في بعض مباحثـه، وعرضت مادة كتابه عليها، وتمكنت بهذه الطريقة من معرفة كثير من مصادره.

وقـد بذلت الجهـد نفسه في جـوانب التحقيق الأخـرى، فسعيت جاهـدًا في تقويم النص وتصحيحه وقد ظهر لي في النص أخطاء كثيرة، منها ما انفردت به إحدى النسخ وهـو صواب في الأخرى، وهـذا النوع أمـر تصحيحه سهل؛ لأن النسخة الصحيحة قد خدمتني فيه. ومنهـا ما اتفقت النسختان عليه وهو خطأ ظاهر، وليس له وجه من الصواب ولو بعيدًا، وهذا النوع هو الذي احتاج مني إلى جهد كبير ووقفت أمـامه طويلاً، ومـا ضاعف من صعوبته أنـه كثير جدًّا، حيث بلغ ما حصرته منه في الحواشي أكثر من ثلاثمائة موضع، وقد اجتهدت في تصحيحه، وأرجـو أن أكون مـوفقًا في كل ذلك، ولم أرتجل التصحيح ارتجالاً أو أصـدر فيـه عن مزاج أو هـوى، وإنما استعنت عليـه بـالمراجع التي رجع إليهـا الطوفي في بعض الأحيان، أو بكلام سابق أو لاحق ترد فيه العبارة صحيحة، أو من خلال السياق العام وفحوى الكـلام، أو غير ذلك مما هو مثبت في مواضعه

من الحواشي. كما خدمت مضمون النص ومحتواه من الأعلام والشواهد؛ فَعَرّفت بالأعلام تعريفًا موجزًا من خلال كتب التراجم المعتبرة، وارتكزت على كتاب (الأعلام) على الرغم من تأخره؛ لأنه يحيل القارئ على عدة مراجع مهمة عن الشخصية لا يتسع المقام لذكرها كلها. ولم أستثن من الأعلام دون ترجمة إلا بعض رجال السند خصوصًا عندما يكون السند طويلاً يضم في داخله أكثر من عشرة رجال، وقد حصل ذلك في موضعين أو ثلاثة في صفحتين فقط هما (ص ٥/ ب، وص ٦/ أ)، وما تركتهم إلا رغبة في الاختصار بسبب كثرتهم، ولأنهم ليسوا ذوي أثر في المؤلف أو كتابه، وقد خرجت الأحاديث والآثار التي سيق لها هذا السند تخريجًا جيّدًا، فأغنى عن ترجمة رجالها. وقد بلغ مجموع أعلام الأشخاص أكثر من (٣٣٤) عَلَمًا، وبلغ مجموع الأعلام من غيرهم أكثر من (٥٣) عَلَمًا.

وخدمت شواهد النص خدمة جيدة على تنوعها: فحصرت الآيات القرآنية داخل أقواسها المعتادة، وبيّنت اسم السورة ورقم الآية، وخرّجت القراءات القرآنية المنصوص عليها من كتب القراءات المعتبرة، وبلغ مجموع الآيات الواردة في النص أكثر من (٢٢٦) آية، باستثناء المكرر منها. واعتنيت بالأحاديث النبوية والآثار عناية كبيرة لم تجر العادة بمثلها في هذا التخصص، فخرّجتها من كتب السنّة المعتبرة: الصحاح والسنن والمسانيد وغيرها وألزمت نفسي بالحكم على الحديث وبيان درجته، وقد تعبت في هذا تعبًا عظيمًا، بسبب كثرة الأحاديث والآثار، حيث زادت على (٢٢٤)، وبسبب آخر وهو بُعدي عن هذا التخصص وهذا الفن وهو علم التخريج ودراسة الأحاديث، لكني كنت مصرًا على خدمة الأحاديث الخدمة التي تليق بها مهما أنفقت من وقت وجهد في

ذلك، ويكفي القارئ أن يعلم أن صفحة (١٣/ أ ـ ب) فيها وحدها أكثر من (٦٩) حديثًا، وبعضها أحاديث غير مشهورة ولا معروفة.

وخدمت شواهد الشعر خدمة جيدة، فنسبت ما لم ينسبه المؤلف منها إلى قائليها، وهي كثيرة تجاوزت الثلثين، وتأكدت من نسبة المنسوب، وصححت نسبة ثلاثة منها، نسبها الطوفي خطأ إلى غير قائليها وحققت ذلك وهي الشواهد ذوات الأرقام: (٥٢ ــ ٦٣ ـ ٦٤). وبينت بحر كل بيت، وعرّفت بقائلـــه، وشرحت غريبه وأحلت على مصادره، وقد بلغ مجموع الشواهد (٦٧) شاهدًا، وبعضها معه بيت آخر أو أكثر، بحيث يصبح عدد أبيات الشعر في الكتاب كله (٩٢) بيتًا، وقد وفّقت ــ بحمد الله ــ في نسبة جميع الشواهد ما عدا خمسة فقط، مع أن بعض الشواهد مغمورة وغير معروفة.

ثم ختمت الكتاب بالفهارس الفنية المعتادة: للآيات والأحاديث والآثار والأقوال والشعر والأعلام بأنواعها والمراجع والموضوعات. وهذه الفهارس كلها تخدم متن الكتاب المحقق فقط، ما عدا فهرس الموضوعات والمراجع فقد شملا المتن والدراسة. وهذا النهج هو المرضي عند شيوخ التحقيق كالأستاذ عبد السلام هارون ـ مثلاً ـ رحمه الله فقد نص على ذلك في ص ٧ من معجم شواهد العربية.

ولم أثبت في فهرس المراجع إلا ما رجعت إليه فعلاً واستفدت منه وورد له ذكر في الحواشي، مع أني قد رجعت إلى مراجع أكثر من ذلك بكثير.

وقبل أن أنهي المقدمة أود أن أشكر كل من كانت له عليّ يد طيبة في هذا الموضوع من الزملاء الكرام في الكلية أو الجامعة، وأخص بالذكر الزميل

الـدكتـور/ عبـد الـرحمن بن سليمان العثيمين الـذي سـاعـدني في الحصـول على نسختي المخطـوط، ومكنني من الاستفـادة من مخطـوطـات مكتبتـه الخاصـة، كـالتعليقـة لابن جماعـة، والمقتفى للبرزالي، وذيـل تـاريخ الإسـلام للـذهبي وغيرها، فجزاه الله عني خير الجزاء ونفع بعلمه. وأختم بما بدأت به من حمد الله وشكره والثناء عليه، والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله وصحبه أجمعين.

* * *

●● ملحوظة مهمة:

بعد أن قطعـت شوطًا طـويلاً مـن العمل في كتاب: (الصعقـة الغضبية)، وشارفت على الانتهـاء من التحقيق سمعت بأنه خـرج في القاهـرة محققًا، وعلى الفـور أوقفت عملي وسعيت في الحصـول على نسخة من هـذا العمل الجديـد، وغـرضي من ذلك أن أطلع عليها، فإن كـانت وافيـة بالغـرض ومحققة لما أريـد اكتفيت بها وأوقفت عملي في الكتـاب نهائيًا، وصرفت الجهد والعمـل إلى كتاب آخر، وإن كان العمـل فيها ضعيفًا أو مستعجلاً أو نـاقصًا بصورة لا تحول دون خروج الكتـاب مرة أخـرى، فإني سأستمر في عملي رجاء أن يكـون فيه مـا يسد هذا النقص ويرفأ ذلك الخلل.

وعندما وصلتني صـورة عن نسخة من هذه الطبعة، وجـدت أنها مطبوعة في عـــام ١٤٠٧هـــ/ ١٩٨٦م بتحقيـق الـدكتـــور/ إبـــراهيم محمـــد أحمد الأدكاوي/ مدرس بكلية التربية ـ جامعة المنوفية [١]. ويبدو أن الدكتور الكريم

---

(١) علمت أخيرًا بأن الـدكتـور/ إبراهيم الأدكـاوي/ يشغل حـاليًـا منصب وكيل كليـة التربية في جـامعـة المنوفية، وكان قبل ذلك رئيسًا لقسـم اللغة العربية بها، وهو الآن على درجة أستاذ.

لم يطبع من هذه الطبعة إلا عددًا قليلاً من النسخ؛ لأننا لم نتمكن من الحصول على نسخة منها إلا عن طريق التصوير.

وبعد أن اطلعت على النسخة وأمعنت النظر فيها مرارًا، وقرأتها أكثر من مرة، تبين لي أن الأستاذ الكريم قد أعدها وأنجزها وهو في عجلة من أمره، ففاتت عليه أمور كثيرة لا يعقل أن تفوت على مثله لو أن العمل أخذ حقه من الوقت والتأني والمراجعة، ولعل ظروفًا معينة؛ علمية أو وظيفية أو اجتماعية أملت على الدكتور الكريم إخراج العمل على هذه الصورة المستعجلة، ولعل هذا سر طبع هذا العدد القليل من النسخ، الذي بسببه لم ينتشر الكتاب، وبناءً على ذلك قررت المضي في عملي وإخراج الكتاب.

وحتى لا يكون كلامي نظريًّا، أو جزافًا دون دليل، أود أن أشير إلى نماذج يسيرة من ملحوظاتي على عمل الأستاذ الكريم بالقدر الذي يسمح به المكان هنا، وأترك التفصيل لمناسبة أخرى يتاح لي فيها حيّز أوسع. وسأجعل الملحوظات في فقرات، مكتفيًا في كل فقرة ببعض النماذج.

أولاً: جمع نسخ المخطوط:

لا شك في أن من أهم الأعمال في التحقيق وأولها جمع أكبر قدر ممكن من نسخ المخطوط الذي يراد تحقيقه، وقد أشرت في آخر الفصل الرابع من الدراسة ـ عند وصف النسخ المخطوطة إلى أنه يوجد نسختان خطيتان لكتاب الصعقة الغضبية ـ حسب علمي ولا أعرف غيرهما ـ وكلتاهما محفوظتان في دار الكتب المصرية بالقاهرة، إحداهما قديمة، والثانية منسوخة في العصر الحاضر بطلب من الأستاذ أحمد تيمور.

وقد اعتمد الدكتور الأدكاوي في تحقيقه للكتاب على هذه النسخة الحديثة. ولم يطلع على النسخة الأخرى على الرغم من أنها معها في المكتبة نفسها، والغريب أن الدكتور الكريم يقول في ص ٤٩: «اعتمدت في التحقيق على نسخة فريدة توجد بدار الكتب المصرية تحت رقم (٥١٥ نحو تيمور)، حيث إنني لم أعثر على غيرها مع طول البحث ومداومة التفتيش».

ولا شك في أن اقتصار الدكتور الكريم على هذه النسخة الحديثة، وغياب النسخة الأصلية القديمة عنه كان سببًا في كثير من الأخطاء التي وردت في النص المحقق.

ثانيًا: ملحوظات على الدراسة:

١ ـ في المقدمة في ص ٤ ـ ٥، يقول الأستاذ الكريم ـ وهو يذكر مسوغات اهتمامه بالكتاب وتحقيقه: «**ثانيًا**: أن سليمان بن عبد القوي ـ الطوفي ـ ظل بعيدًا عن ميدان الدراسة، فأحببت أن أكون **أول** من يدرس هذه الشخصية...».

وهذا الكلام يدل على أن الأستاذ الكريم لم يطلع على الأعمال السابقة لعمله عن الطوفي وأغلبها مطبوعة ومنشورة في القاهرة: ومن أبرزها ذلك العمل العظيم الرائد الذي أخرجه الدكتور مصطفى زيد بعنوان: (المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوفي)، وطبعته دار الفكر العربي في القاهرة سنة ١٩٦٤م، أي قبل أكثر من عشرين عامًا على إخراج الدكتور الأدكاوي لكتابه. ومنها: كتاب الإكسير في علم التفسير للطوفي، الذي حققه الدكتور عبد القادر حسين وقدّم له بدراسة عن الطوفي، ونشرته مكتبة الآداب في القاهرة سنة ١٩٧٧م، ومنها: كتاب الانتصارات الإسلامية للطوفي، الذي

حققه الدكتور أحمد حجازي السقا، وطبعته دار البيان بمصر سنة ١٩٨٣م، ومنها رسالة الأستاذ كمال عيسى للماجستير التي قدمها إلى كلية دار العلوم بالقاهرة حول الطوفي وتحقيق كتابه الإشارات الإلهية وذلك في عام ١٩٧٤م، هذا ما أعرفه من كتب كبيرة في القاهرة وحدها، عدا ما نشر في الدوريات. وفي الرياض طبع كتابه: البلبل (مختصر الروضة) في عام ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م، وفي جامعة أم القرى بمكة المكرمة رسالتان مهمتان فيهما دراسة جادة وجيدة عن الطوفي، إحداهما قدمت في عام ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م وهي للدكتور حمزة الفعر، والأخرى قدمت في عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م وهي للدكتور إبراهيم الإبراهيم، وغير ذلك من البحوث والمقالات التي أشرت لبعضها في مصادر ترجمة الطوفي.

٢ ـ يقول الدكتور في ص ٨ ـ عند حديثه عن الأقوال في ولادة الطوفي ـ «ثانيًا: أما ابن رجب، **والعليمي** ـ في المنهج الأحمد ـ وابن العماد، **وأبو اليمن** ـ في الأنس الجليل ـ فلم يذكروا سنة ولادته بالتحديد . . .». وهذا الكلام يدل على أن الأستاذ الكريم يعتقد أن العليمي شخص يختلف عن أبي اليمن. والواقع أنهما رجل واحد، وهو مؤلف الكتابين: المنهج الأحمد، والأنس الجليل.

٣ ـ ويقول الدكتور في ص ١٣ . ـ وهو يسرد أسماء شيوخ الطوفي ـ : «٣ ـ أبو بكر بن أحمد بن أبي البدر. ٤ ـ وسمع الحديث من أبي بكر القلانسي». فجعلهما شيخين وهما في الواقع رجل واحد. وهو: أبو بكر أحمد بن علي بن عبد الله بن أبي البدر القلانسي الباجسري البغدادي الحنبلي، المتوفى سنة ٧٠٤هـ. وهو الشيخ الثامن من شيوخ الطوفي حسب ترتيبي لهم.

٤ ـ وفي ص ١٣ : أيضًا عند الحديث عن شيوخه، جعل الدكتور شيخه الخامس الإمام تقي الدين ابن تيمية، وقال في ترجمته : «هو الشيخ العالم الإمام أحمد **تقي الدين أبو العباس مجد الدين أبو البركات** عبد السلام ابن تيمية». وفي هذه الترجمة التي لم تجاوز السطر أخطاء كثيرة وخلط عجيب. فقد جعل له لقبين وهما : تقي الدين ومجد الدين، وجعل له كنيتين وهما : أبو العباس وأبو البركات، وجعل له اسمين وهما : أحمد وعبد السلام. وترك اسم والده وهو: عبد الحليم. والواقع أن : مجد الدين : لقب جده صاحب كتاب المحرر ـ الذي ورد له ذكر كثير في كتاب الصعقة، بل إن أغلب مباحث الصعقة قد بنيت على كتابه المحرر كما سيأتي ـ وأن أبا البركات : كنية جده المذكور، وأن عبد السلام : اسم جده المذكور أيضًا. وكنت أظن في البداية أن هذا الخلط إنما هو من الطابع، ولكني وجدت الدكتور يكرره بهذا الشكل كلما ورد ذكر لابن تيمية في داخل الكتاب. انظر مثلاً ص ١٧٢ : فقد علّق فيها على كتاب (المحرر) وقال : إن مؤلفه : «شيخ الإسلام مجد الدين بن عبد السلام بن تيمية الحراني المتوفّى سنة ٧٢٨هـ». فمؤلف المحرر: هو مجد الدين عبد السلام، وليس ابن عبد السلام. ووفاته سنة ٦٥٣هـ. وليس سنة ٧٢٨هـ، فهذه سنة وفاة حفيده شيخ الإسلام تقي الدين. وفي ص ٢٣٧ : عند تعليقه على نص من نصوص المحرر، قال عن مؤلفه في الحاشية : «هو الشيخ العالم الإمام أحمد تقي الدين أبو العباس مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن تيمية. ولد في العاشر من ربيع الأول سنة (٦٦١هـ) وذلك بمدينة حران، وتعرض لمحن كثيرة. . . **وقل أن تجود الأرض بمثله** ؟!، ولقد أثرى المكتبة الإسلامية بمئات الكتب والمجلدات، وتربّى على يديه تلامذة فضلاء منهم العلاّمة ابن القيّم، وتوفي في

العشرين من شـوال سنة ٧٢٨هـ، انظر: جـلاء العينيـن ص ٢٠ـ٢٢».
والغـريب أن الـدكتوريحيل هنـا وفي الـدراسـة على كتـــاب: جـلاء العينين.
وكتاب جلاء العينين ليس فيه شيء من هذا الخلط.

٥ ـ في ص ٢٦: يقول الدكتـور ـ وهو يتحدث عن مؤلفاتـه ـ: «ومما يؤسف لـه أن آثار سليمان بن عبـد القوي ـ الطوفي ـ قد عـدت عليها العـوادي، فلم يصل إلينا ـ فيمـا أعلم ـ إلا كتابه الصعقة الغضبية، وسنتحدث عنه تفصيلاً، وكتـاب الإشـارات الإلهيـة إلى المباحـث الأصوليـة (مخطـوطـة)، وكنت أود لـو أسعفتني المصـادر أن أرتب مـــؤلفـاتـه على حسب تـاريخ تصنيفهـــا السـابق واللاحق، ولكن عبثًـا حاولت لفقـد مؤلفاتـه...». فالأستاذ الكـريم يرى أن كتب الطـوفي كلها مفقـودة ما عـدا اثنين فقط. والواقع أنـه يوجـد منها أربعـة وعشرون كتابًا، ونصـف هذا العدد مطبوع، وبعضه محقـق في رسائل علمية ولم يطبع بعـد، وغريب من الـدكتور أن تخفى عليـه هذه الكتب وهي مطبـوعة في بلاده منـذ سنوات. كما أن الدكتور عنـدما سرد أسماء مؤلفاتـه أوصلها إلى اثنين وأربعين فقط. قائلاً: «تلك هي مصنفـات سليمان بن عبد القوي المشـار إليها في كتب الطبقات وفهـارس المخطوطات». والواقع أن عدد المعـروف منها يصل إلى ثمانيـة وخمسين، وقـد تـــزيـد. وقـد تحدثت عنهـا بـــالتفصيل تحت عنـوان (مؤلفاته).

٦ ـ في ص ٣٦: وعنـد حديثه عن زمـــن تأليف الكتاب، يقـول الدكتـور: «ويبدو أن هـذا الكتاب من مصنفـاته المتأخرة، بل وفي أواخـر حياتـه؛ لأنه لم يكمله حيث وافته منيته».

وهذا استنتاج غريب وبعيد، ففي آخر المخطـوط نص قد أثبته الدكتور وهو أن الطـوفي قد ألّف الكتـاب بالمدرسـة المستنصريـة في بغداد. ومعلـوم تاريخيًـا

بإجماع مؤرخي الطوفي أنه قد غادر بغداد في سنة (٧٠٤هـ) ولم يعد إليها، وأنه مات في فلسطين ببلد الخليل سنة (٧١٦هـ) بالإجماع. كما أنه قد أحال على كتابه الصعقة في كتابه شرح مختصر الروضة الذي ألفه في سنة (٧٠٨هـ) ـ وانظر تفصيل ذلك كله في الفصل الرابع من الدراسة عند حديثي عن زمن تأليف الكتاب ـ، ويؤخذ على الأستاذ الكريم في ذلك أنه استدل على كلامه بتاريخ ورد في آخر النسخة ـ وهو تاريخ فيه تحريف بلا شك، وقد ناقشته في موضعه من الدراسة ومن التحقيق ـ ولكن الأستاذ غَيّره من سنة (٧٢٥هـ) إلى سنة (٧١٥هـ) ليخدم غرضه دون أن يشير إلى هذا التعديل، وذلك في ثلاثة مواضع من الدراسة، أولها في ص ٣٧. والثاني والثالث في ص ٤٨. فأوهم القارئ أن ما أثبته هو الموجود في المخطوط، والواقع غير ذلك. ولا شك بأن مقتضى الدقة والأمانة العلمية هو النص على أي تعديل مهما كان صغيرًا. وأكتفي بهذه الملحوظات الست على الدراسة.

* * *

ثالثًا: ملحوظات على التحقيق:

وسأحصرها في أربع فقرات وهي: سلامة النص، شرح الغريب، خدمة الأعلام، خدمة الشواهد. وتحت كل فقرة منها بعض النماذج.

أ ـ سلامة النص:

تعرض النص عند الأستاذ الكريم لتحريفات كثيرة، ولهذه التحريفات عدة أسباب: منها ما كان خطأ في نسختي المخطوط ولم يتدخل المحقق لإصلاحه، وقد ذكرتُ في مقدمتي أنني تدخلت لإصلاح أخطاء اتفقت عليها النسختان

في أكثر من ثلاثمائة موضع وقد بيّنتها كلها بوضوح في الحواشي، ولم يتعرض الأستاذ الكريم لشيء من هذه المواضع بالإصلاح، ومنها أخطاء حصلت بسبب قراءة الدكتور للنص فقرأه وكتبه على غير وجهه الصحيح، ومنها مواضع اجتهد الدكتور فيها فغيّر لفظ المخطوط ظنًّا منه أنه خطأ فأثبت غيره وعلق عليه، بينما الواقع أن الصحيح هو لفظ المخطوط، وإليك نماذج من هذه التحريفات:

١ ـ في ص ٧٤: وردت هذه العبارة: «وفي إنزال القرآن عربيًّا من أعلى المراتب العلية وأسنى المناقب لعلم العربية. ووجه الدلالة على المدعي...». فالواو في كلمة (وأسنى) زائدة لا محل لها وهي في النسختين، والصحيح حذفها؛ لأن كلمة (أسنى) مبتدأ مؤخر للجار والمجرور المقدم (وفي إنزال...). وقد حذفتها وعلقت عليها، ولم يحذفها الدكتور. وهي عندي في [٤/ ب].

٢ ـ في ص ٧٦: ورد تحريف في اسمي علمين وهما: (الباجسري) كتب خطأ هكذا: (الباجري). و(ابن عكْبَر) كتب بياء هكذا: (ابن عكير). وقد يقال إنهما من أخطاء الطباعة، ولكن المحقق قد استدرك أخطاء الطباعة في آخر الكتاب وليس من ضمنها هذين الموضعين، ولن أستدرك عليه إلا ما لم يستدركه في أخطاء الطباعة.

٣ ـ في ص ٧٨: ورد تحريف في اسم (زر) وهو زر بن حبيش. فجعله (ذرًا) بالذال، في هذه العبارة: (وكان عبد الله يسأل زرًا عن العربية) والمراد بعبد الله ابن مسعود، فلأن المحقق لم يخرّج هذاالنص فإنه لم يبين مَنْ عبد الله، ومَنْ زر. ولو خَرّجه لعرف أن القصة في ابن مسعود وزر بن حبيش.

٤ ـ في ص ٨٢ : ورد خطآن في حديث نبوي واحد، وصحة الحديث : (تعلموا من أنسابكم ما تصلون به من أرحامكم، وتعلموا من النجوم ما تهتدون به في ظلمات البر والبحر. . .). وقد وردت الكلمتان اللتان تحتهما خط خطأ عند الدكتور؛ فكتب الأولى : (أنبيائكم) بدل (أنسابكم)، وكتب الثانية (ما تهتدوا) بحذف النون. وقد وردت كذلك في النسختين فأصلحتهما عندي، لأني لم أجد ناصبًا أو جازمًا تحذف النون لأجله. كما أن مراجع الحديث الأخرى قد أثبتت النون. وهو عندي في [٦/ ب].

٥ ـ في ص ٨٦ : ورد خطأ في نص المأمون يغيّر المعنى، وهو قوله : «أَوَ يَسُرُّ أحدكم أن يكون لسانه كلسان عبده أو أمته. **ولا يزال** الدهر أسير كلمته. . .».

فكلمة (ولا يزال) وردت في النسختين (ولا نراك) وكذلك أثبتها الدكتور. وقد أصلحتها من كتابي : زهر الآداب، وبهجة المجالس. وهو عندي في [٧/ أ].

٦ ـ في ص ٨٩ : ورد خطأ وسقط في كلام عيسى بن عمر المشهور حين ضربه ابن هبيرة وهو قوله : «إن كانت إلا **أُثَيَابًا في أسيفاط قبضتها** عشاروك». فجعلها الدكتور: (أثباتًا) بدل (أثيابًا)، وأسقط كلمة (أسيفاط) ولم يغيّر كلمة (قبضتها) إلى (قبضها) بالتذكير، أو يعلق عليها؛ لأنها محل خلاف. وهو عندي في [٨/ أ].

٧ ـ في ص ٩٢ ـ ٩٣ : نموذج لما تدخّل الدكتور لإصلاحه فأفسده، وقد كان في الأصل صحيحًا، وهو قول الطوفي في حديثه عن فضل اللغة العربية :

« . . . حتى إنّا لنرى الجاهل بها المنكر لفضلها بالأمس إذا عرفها اليوم صار من حزبها والمشْنين عليها، بعد أن كان من حربها والساخرين بها . . . » . هذا هو النص الصحيح ؛ ولأن الدكتور لم يقرأ كلمة (المشنين) قراءة صحيحة، فظنها (المشين)، فقد غيّر آخر النص وكتبه هكذا: « . . . صار من حزبها، بعد أن كان من حربها والمشين عليها والساخرين بها» وعلق عليه في الحاشية بقوله: «في الأصل: (صار من حزبها والمشين عليها بعد أن كان من حربها والساخرين بها)، والصحيح ما أثبتناه حتى يستقيم المعنى» .

والواقع أن الصحيح هو ما في الأصل، والخطأ هوما أثبته، والسبب في ذلك قراءته الخاطئة لكلمة (المشنين). وعنده في أول هذا النص خطأ صغير آخر، وهو في كلمة: (إنّا لنرى الجاهل . . .) فقد جعلها: (إنها). وانظر عندي [٨/ ب].

٨ ـ في ص ٩٦: ستة أخطاء، أكتفي منها بواحد، وهو لفظ غيّره ؛ لأنه لم يتضح له بسبب وجود جملة معترضة، دون أن ينبه على تغييره في الهامش، والعبارة هي: « . . . وهما أعني الكتاب والسنة عربيان، وهما أصل الشريعة ومعتمدها ومصدرها وموردها وعمادها ومستندها، إذ الإجماع والقياس ـ عند القائلين بكونهما دليلاً ـ ثابتان بهما فهما فرع عليهما . . . »، فغيّر كلمة (ثابتان) من الرفع، إلى النصب فجعلها (ثابتين) مع أنها في محل رفع بلا شك. وانظر عندي [٩/ ب].

٩ ـ في ص ١١١: ـ لقد تجاوزت خمسة وثلاثين خطأ بين هذه الصفحة والتي أشرت إليها قبلها وهي ص ٩٦ ـ ، واستوقفني في هذه الصفحة خطأ وقع في حديث نبوي، ولم يتمكن الدكتور من تصحيح الخطأ؛ لأنه لم يُخرّج

الحديث، وهو حديث ضعيف، ونصّه: «. . . والمرء كثير بأخيه»، وقد قرأ الدكتور كلمة (بأخيه) وكتبها هكذا (ناحية) وعلّق عليها في الحاشية بقوله: كذا في الأصل.

١٠ ـ في ص ١١٨: تحريف في حديث نبوي صحيح، ولم يصلحه، ونصه الصحيح:

«ليس شيء أفضل من ألف مثلهِ إلا الإنسان». وقد ورد الحديث محرفًا في النسختين وأورده الدكتور هكذا: «ليس شيء من أفضل ألف مثلة الإنسان». وقد خرّجه الدكتور تخريجًا خاطئًا، حيث أحال على حديث غيره في البخاري وهو حديث: «ليس من الإنسان شيء إلا يبلى إلا عظمًا واحدًا وهو عجب الذنب ومنه يركب الخلق يوم القيامة» كذا أورده، وهما حديثان مختلفان. ولذا فلم يتمكن من تصحيحه. مع أن الطوفي قد أعاد هذا الحديث صحيحًا في ص ٢٩٢ عند الدكتور، فلم ينتبه له ولم يخرجه هناك. وانظر عندي [١٣/ ب] و[٥٧/ ب].

١١ ـ في ص ١٢٥: خطأ بيّن في عبارة ضمن نص ضمرة بن ضمرة مع النعمان، وهي قوله: «. . . وأما الفقر الحاضر فالمرء لا تشبع نَفْسه وإن كان من ذهب حِلْسُه».

والحِلْسُ: في اللغة هو ما يبسط في البيت من حصير ونحوه تحت كريم المتاع. وهذا هو المراد هنا كما يبدو. وقد قرأها الدكتور وكتبها: (خلسه) بالخاء، وكنت أظنها خطأً طباعيًّا لولا أنه قد علق عليها في الحاشية بقوله: «الخلسة: النهبة وقيل النهزة». وهي بهذا المعنى لا تناسب السياق. وانظر عندي [١٥/ أ].

١٢ ـ في ص ١٥٦ : في أعلاها حديث عن حروف الذلاقة فيه خطأ وتحريف في النسختين ولم يصوّبه الدكتور الكريم. وفي أسفلها خطأ في كلمة أفسد المعنى، في قوله: «ومتى لزم المضيّ في النفل بالشروع فيه وجب قضاؤه إذا بطل» وقد وردت كلمة (المضيّ) محرفة في المخطوط إلى كلمة (المعنى) وقد أثبتها الدكتور دون أن يصلحها. وانظر عندي [٢٢/ أ ـ ب].

١٣ ـ في ص ١٧٩ : حديث للطوفي حول زيادة الحروف، مع شواهد قرآنية عليها، ومن ضمنها قوله تعالى: ﴿ **ما منعك أن لا تسجد** ﴾ [سورة الأعراف، آية ١٢]. وقد جاء بها شاهدًا على زيادة (لا) وعقّب عليها بما يفيد ذلك. لكن الآية وردت في النسختين بدون (لا) وكذلك أوردها الدكتور الكريم، وقال معلقًا عليها في الحاشية: «سورة ص، آية ٧٥». وهذا خطأ من الدكتور لأن آية (سورة ص) لا شاهد فيها، حيث لم تزد فيها (لا)، وإنما الشاهد في آية الأعراف. وانظر عندي [٢٧/ أ].

١٤ ـ في ص ١٨٠ ـ ١٨١ : نموذج لتخطئة الدكتور ما في المخطوط وهو صواب، وإثبات بديل له هو الخطأ بعينه. فقد تحدث الطوفي في هاتين الصفحتين عن (الباء) في كلمة (برؤوسكم) في آية الوضوء، وساق عليها ثلاثة أدلة، وضمّن الدليل الأول أربعة وجوه. وقد خلط الدكتور الكريم بين ترقيم الأدلة والوجوه، فلما ساق الطوفي الدليل الأول ثم أتبعه بالوجوه الأربعة، رجع إلى الأدلة فقال: (الثاني) وهو يقصد الدليل الثاني، فلم ينتبه الدكتور لذلك وظن أن كلمة (الثاني) خطأ، فغيّرها وكتب مكانها (الخامس) ظنًّا منه أنه سها وأنه ما زال يعدد الوجوه، وعلق الدكتور في الحاشية قائلاً: «في الأصل: (الثاني) تحريف، والصحيح ما ذكرناه». والواقع أن التحريف هو ما ذكره وأن

ما في الأصل هـو الصحيح؛ لأن المراد: الدليل الثاني، وليس الـوجه الخامس. ثم تلاه الطوفي بـالدليل الثالث، فغيّره الدكتور وجعل مكـانه (السادس) وعلق عليه بمثل تعليقه السابق. وانظر ذلك عندي في [٢٧/ ب].

١٥ ـ في ص ٢٠١: خطأ نحـوي واضح لم يعدلـه، وهو في قـول الطوفـي: «وحينئذ تكون القراءتان **متواردتين** على اقتضاء المسح...»، فقد وردت كلمة (متواردتين) بالرفع (متواردتان) فلم يعدلها مع أنها خبر (تكون).

١٦ ـ في ص ٢٠٥: خطأ غريب وكبير، ورد في حـديث الطوفي عن الطواف بـالحور العين، في قـوله: «... الثـاني: ـ وهـو معنوي ـ أن أهل الجنـة أهل حشمـة وكرامـة ونعيم، وقـد جرت عـادة من هذه صفتـه في الـدنيا من الملـوك والمترفين أنه إذا أراد امرأته أو **سُرِّيَّتَه** لحضور الطعام والشراب أو لقضـاء حاجته منها **أَوْلَهُما**، بعث بعض خدمه في طلبها...».

وقد قـرأ الدكتـور كلمة: (سُرّيَتـه) وكتبها هكـذا: (سربيه) وعلّـق عليها في الحاشية بقـوله: «سربيه: السرب: الجماعـة من النساء». كما أخطأ الـدكتور في قـراءة كلمتـي: (أوْ لَهما) فجعلهـا من أول السطـر هكـذا: (أولهما:) فظن أنها بداية ترقيم، مع أنه لم يتبعها ثان أو ثالث. وانظر ذلك عندي في [٣٤/ أ].

١٧ ـ في ص ٢١٥: ستـة أخطاء: وهي: كلمة النظير جعلهـا: (النظر). وكلمة (**ولا فائدة** هنـا سوى الترتيب) جعلهـا: (**والفائدة**...). وبعدهـا بسـطـرين: أقحم جملـة (وامسحـوا بـرؤوسكم) في الكـلام وهي لا داعي لها. وبعدها بستـة أسطر: كلمة (**قلت**: ويشبه أن يكون هذا المحتج...) فجعل بـدلاً منهـا كلمـة: (**الثـالث**: ...). ثم جـاء بعـد أربعـة أسطـر لكلمـة: (**الثـالث**: ...) التي في محلهـا الصحيح، فغيّرهـا إلى: (الـرابع: ...). ثم

كتب اسم الصحابي **عمرو** بن عبسة. كتبه: (عمر) بدون واو مجاراة للمخطوط، والصحيح أنه (عمرو). ثم أسقط من حديث عمرو هذا الذي ساقه الطوفي عبارة طويلة هي محل الشاهد وهي: «ثم يغسل رجليه إلى الكعبين كما أمره الله». كل هذا في صفحة واحدة. وانظر ذلك عندي في [٣٧/ أ].

١٨ ـ في ص ٢٢٠ ـ ٢٢١: خلط كبير: ففي أول الأولى: قال الطوفي: «والجواب عن أدلتهم: الأول: . . .» فلما انتهى منه ذكر الجواب عن الثاني، لكن كلمة (الثاني) سقطت من النسختين، والسقط واضح من السياق ومما قبله، فلم ينتبه الدكتور للجواب الثاني فضاع عنده في وسط الكلام، وجاءت وجوه أخرى في الصفحة الثانية فلم ينتبه الدكتور للأول منها، وأبرز الثاني ظنًّا منه أنه ثاني الأجوبة السابقة فاختل الكلام. واضطر الدكتور إلى حذف كلمتين من السطر السادس ليستقيم الكلام معه دون أن يشير إلى حذفهما في الحاشية. وانظر ذلك عندي في [٣٨/ ب و٣٩/ أ].

١٩ ـ في ص ٢٢٢: وردت هذه العبارة: «ويمكن أن توجه هذه **الأَبْلَغِيَّة** من حيث إن القرآن لما كان معجزًا روعيت فيه أنواع البلاغة. . .» فقرأ الدكتور كلمة (الأَبْلغيّة) وكتبها خطأ هكذا: (إلاّ بلغته)، وليست خطأ مطبعيًّا؛ لأنه كررها في موضعين (ولم يستدركها ضمن الأخطاء). أحدهما: هذا الموضع، والآخر في الدراسة ص ٤١ عندما كان يدرس الكتاب ويسوق منه بعض النصوص. وفي الصفحة خطأ آخر في هذه العبارة: «فصارت الجملتان كجيشين كل منهما ذو قلب وجناحين كالبنيان المرصوص». فكلمة (كجيشين) غير واضحة في النسختين، فقرأها الدكتور وكتبها هكذا: (لجنسين).

٢٠ ـ في ص ٢٢٣: وردت هذه العبارة: «فأما صورة ضرب زيد وعمرو **وخَلْعِه على بكر**. . .» فقد قرأها الدكتور وكتبها هكذا: «. . . وخلفه بكر»؛

لأنها لم تكن واضحة في النسختين، لكن المثال قد تقدم عنده صحيحًا في ص ٢١٥، هكذا: «رأيت الأمير ضرب زيدًا وعمرًا وخلع على بكر، ولا يقولون: ضرب زيدًا وخلع على بكر وضرب عمرًا...». وهذا المثال هو المقصود هنا؛ لأن الطوفي يناقش أدلة سابقة. وفي الصفحة قبل هذا ثلاثة أخطاء أيضًا.

٢١ ـ في آخر ص ٢٢٥، وأول ص ٢٢٦: تحريف غريب واجتهاد من الدكتور في التغيير دون أن يشير إلى ذلك، وسبب ذلك عدم صحة القراءة مع أن النص واضح. فالطوفي يتحدث عن معاني (مِنْ) ويقول: «ومنها أن تقع زائدة في الكلام المنفي، دخولها كخروجها نحو قوله: (... وما بالربع من أحد). و(ما في الدار من رجل)؛ **أما أنها زائدة مطلقًا بحيث لا معنى لها فلا، إذْ في دخولها تأكيد النفي**...». فقد اجتهد الدكتور في السطر الأخير الذي تحته خط فكتبه هكذا: «كما أنها زائدة مطلقًا بحيث **لا** معنى لها أصلاً فلا بد في دخولها من تأكيد النفي».

٢٢ ـ في ص ٢٣٠: يتحدث الطوفي عن (لا) بقوله: «(لا) حرف ثنائي ترد في الكلام زائدة... **وعاملة**، ثم هي على ضربين نافية وناهية...». فلم يتمكن الدكتور من قراءة كلمة (وعاملة) قراءة صحيحة، فكتبها هكذا: (وعلله) وعلق عليها في الحاشية بقوله: هكذا في الأصل. على الرغم من أن سياق الكلام قبلها وبعدها يوضحها.

٢٣ ـ في ص ٢٣٤: عند الحديث عن مس المصحف، يقول الطوفي: «وما تمسك به داود ـ أي الظاهري ـ يحتمل أنه قبل الأمر بالطهارة لمس المصحف أو بعده، لكن لما لم يحتج إلى مسه لكونه يقرأ القرآن **مستظهرًا** لم يذكره». فكلمة (مستظهرًا): أي حفظًا عن ظهر قلب ـ كتبها الدكتور: (متطهرًا) من الطهارة. وهي خلاف المراد.

٢٤ ـ في ص ٢٣٦ : سقطت ثلاث كلمات من هذه العبارة : «وفي ـ رواية ـ أخرى : أنّ المال إن كان كافيًا للاستيعاب وجب، وإلا فلا» فقد سقطت في النسختين وعند الدكتور عبارة (إن كان كافيًا)، لكنها موجودة في المغني ٤/ ١٢٨، الذي أخذ الطوفي منه هذا النص، والنص بدونها لا يستقيم. وانظر ذلك عندي في [٤٢/ ب].

٢٥ ـ في ص ٢٣٧ : خطآن في حديثين صحيحين أوردهما الطوفي بالمعنى، الأول : قوله : ـ وهو يتحدث عن الاستدلال بقول النبي ﷺ وفعله ـ : «وأَمَرَ بني زريق بدفع صدقتهم إلى الرجل الذي ظاهر». أي ظاهر من زوجته وهو الصحابي الجليل سلمة بن صخر البياضي، وقصته مشهورة في كتب الحديث. ولم يستطع الدكتور قراءة كلمة (بني زريق) فحذفها ووضع مكانها كلمة (ﷺ) وعلق عليها في الحاشية : بأنها ليست في الأصل. ولم يخرّج الدكتور هذا الحديث، ولو خرّجه لعرف القصة ووجد لفظ (بني زريق).

الثاني : قول الطوفي بعده مباشرة : «وبعث إليه عليٌّ عليه السلام بذهيبة من اليمن مع الصدقة فقسمها بين المؤلفة قلوبهم». وقد قرأها الدكتور وكتبها (بدحية). مع أن قصة الذهيبة هذه مشهورة في حديث طويل عند البخاري ومسلم وغيرهما، لكن الدكتور لم يخرّج الحديث فلم يظهر له شيء من ذلك. وانظر ذلك عندي مفَصلاً في [٤٢/ ب].

٢٦ ـ في ص ٢٣٨ : خطأ غريب وعجيب، فالطوفي يتحدث عن دخول الغد وخروج الليل بقوله : «ودخول الغد وخروج الليل يحصل بطلوع الفجر الثاني، وهذه المسألة من فروع (إلى)». فكلمة (الثاني) التي تحتها خط صفة للفجر، أي الفجر الصادق، ولكن الدكتور لم يفهم ذلك، فأنهى السطر عند كلمة (الفجر). ووضع بعدها نقطة، وبدأ السطر الذي يليه بكلمة (الثاني)

هكذا: «الثاني: وهذه المسألة من فروع (إلى)». مع أنه لم يتقدم (الأول) وليس في الكلام ترقيم وإنما هو متصل.

٢٧ ـ في ص ٢٤٠: يتحدث الطوفي عن الاهتمام بالقرينة، ويقول: «فكان ذلك أولى من إلغاء القرينة بحمل اللفظ على ظاهره؛ لأن فيه إبطال إحدى المصلحتين. وبيانُ صحة الحمل المذكور أنّ حروف الصفات يقع بعضها موقع بعض...». وقد وقع الدكتور في خطأين في هذا النص. الأول: كلمة (إلغاء) التي تحتها خط، قرأها الدكتور وكتبها (الفاء) ـ أي حرف الفاء ـ وجعلها بين قوسين: (فكان ذلك أولى من «الفاء». القرينة بحمل...). مع أنه لم يرد في الكلام ذكر لحرف الفاء. الثاني: أن الدكتور كتب آخر النص هكذا: «لأن فيه إبطال إحدى المصلحتين وبيان صحة الحمل المذكور.

إن حروف الصفات يقع بعضها موقع بعض...». فقد وقف عند كلمة (المذكور) وبدأ السطر الذي يليه بـ (إنّ حروف...). والصحيح أن الكلام ينتهي عند كلمة (المصلحتين) ويستأنف بكلمة (وبيانُ) التي هي مبتدأ، وخبرها (أنّ حروف...) بفتح همزة (إنّ).

وأكتفي بهذا القدر من الملحوظات على الفقرة الأولى من التحقيق وهي: (سلامة النص) خشية الإطالة والإملال. علمًا بأني قد تجاوزت في الصفحات الماضية (١٩٦) ملحوظة لم أعرض لها. كما أني أتوقف هنا عند ص ٢٤٠ تاركًا الملحوظات التي عندي على بقية الصفحات أي إلى ص ٤٠٧، وهي نهاية النص المحقق وقد حصرت في هذا الجزء الباقي (١٨٩) ملحوظة، مع أني قد استعجلت في آخر الكتاب ولم أدقق جيدًا.

* * *

ب ـ شرح الغريب :

وقد ورد عند الـدكتور عجائب وغرائب في هذه الفقـرة، تستغرب من مثله، ومنها :

١ ـ في ص ٥٨ : في مقـدمة الطوفي وهـو يتحدث عن العلـم ويثني عليه، قال : « . . . وحـرز واق تحتميه الأضداد» . علق الـدكتور على كلمـة (تحتميه) بقوله : «تحتميه : توجبه» فظن أنها : تحتمه .

٢ ـ في الصفحة نفسهـا، وفي الحديث عن علم اللسان : «وأن أولى ما نصت فيه نجـائب الخواطر . . . وخيضت في تطلبه مدلهمات الغياهب . . . » . علق الدكتور على كلمة (خيضت) بقـوله : «خيضت : من الخوض وهو التفاوض في الحديث» ؟! .

وعلق على كلمـة (الغياهب) بقـوله : «الغيـاهب : جمع غيهب، والغيهب : الذي فيـه غفلة، أو الضعيف من الـرجال» . فهذا المعنى الـذي ذكره الـدكتور وإن كان من معـاني (الغيهب) إلا أنه غير مقصود بـلا شك، وإنما المراد : شدة الظلمة .

٣ ـ في الصفحـة نفسها، وفي الحديث عن علم العربية، قـال الطوفي : «وأن أحقـه بالتقـديم وأجدر مـا هجر فيـه التهويم، معـرفة علم العـربيـة» . علق الدكتـور على كلمة (التهويم) بقـوله : «التهويم : من هـام يهيم : أي خرج على وجهه لا يدري أين يتـوجه» . وهذا تفسير خاطئ وبعيـد؛ لأنه من : هَوّم : أي هزَّ رأسه من النعاس واشتدت حاجته للنوم، والمراد : هجر النوم والراحة .

٤ ـ في ص ٦٠ : بعـد أن تحدث الطوفي عن فضل علم العـربية، وبيّن أن في زمنه من لا يقـدر هذا العلم حق قـدره، قال : «أحببت أن أؤلف كتابًـا أنبه فيه على فضله التام، وأشير إلى فضل أهله الأعـلام . . . » . علق الدكتور على كلمة

(فيه) بقوله: (فيه): الضمير يعود على علم العربية». وهذا غير صحيح، فالضمير في (فيه) يعود إلى الكتاب. والضمير في (فضله) يعود إلى علم العربية. وما أغنى الأستاذ الكريم عن هذه التعليقة أصلاً؛ لأن المعنى واضح.

٥ ـ في الصفحة نفسها، وفي حديث الطوفي عن أسلوبه في كتابه قال: «... على وجهٍ لا جَمْجمةَ فيه ولا خلاج، ولا تمتمة به ولا ارتياج». علق الدكتور على كلمة (خلاج) بقوله: «خلاج: نزاع». والصحيح أن المراد: التحرك والاضطراب، أو الشك. وعلق الدكتور على كلمة (ارتياج) بقوله: «الارتياج: السرعة في الكلام». والصحيح أنه: الاستغلاق، من قولهم: أُرْتِجَ عليه: إذا لم يستطع الكلام.

٦ ـ في آخر الصفحة نفسها، وفي حديث الطوفي عن دفاعه عن العربية ورَمْيه لأعدائها، قال: «فسددت إليهم سهام الحق، وأظهرت في رميهم صناعة الرشق، وأرجو من الله تعالى أن أكون في ذلك **كالثعلي** لا تنمي رميته...». وقد علق الدكتور على كلمة (**الثعلي**) بقوله: «**الثعلي**: الثعلب». وهذا تفسير غريب وبعيد، والمراد: **بالثعلي**: نسبة إلى ثُعَل، أبو حي من طي، وهو ثعل ابن عمرو أخو نبهان، وهم الذين عناهم امرؤ القيس بقوله:

رب رام من بني ثُعَل ... مخرج كفيه من سُتُره
فهو لا تنمي رميته ... ماله لا عد من نَفَره

فالطوفي يريد ذلك، ويشير إلى بيت امرئ القيس هذا. وانظر تفصيل ذلك عندي في [٢/ أ].

٧ ـ في ص ٦١: يقول الطوفي بعد كلامه السابق بسطر: «وعلى الله **المعَوَّل**، وإليه المتحوّل...». علق الدكتور على كلمة (المعوّل) بقوله: «المعول: **حديدة ينقر بها الجبال؟!** والمقصود: وعلى الله العون».

٨ ـ في ص ٧٤ : يتحدث الطوفي عن تعلم علم العربية ، وهل يجب تعلمه أو هو فرض كفاية ، ويقول : «وبه احتج الأصوليون على وجوبه على الكفاية» . ويعلق الدكتور على كلمة (الأصوليون) بقوله : «الأصوليون : هم المختلفون في التوحيد والعدل والوعد والوعيد والسمع والعقل» . وزاد على ذلك ، وأحال على كتاب (الملل والنحل) . وهذا كلام عجيب جدًّا ، وقد أبعد الدكتور النجعة ؛ لأن الطوفي يريد بالأصوليين : علماء أصول الفقه ، وهو واحد منهم .

٩ ـ في ص ٩٨ : يقول الطوفي في سياق حديثه عَمّن تقعد بهم هممهم عن تعلّم العربية : « . . . وهذا ينبئ عن جهل وحمق وسفه وخرق ، فلا جرم من هذه حاله يبقى في الحضيض ، ويحول دون نطقه الشجا والجريض ، ويلكن بين البلغاء ، ويخرس عند الفصحاء ، ويظلع في حلبة السباق ، ويفسكل إذا برزت العتاق» . وقد علق الدكتور على هذه الكلمات الخمس التي تحتها خط وفسرها بتفسيرات خلاف المقصود ، فقال في الأولى : «الخرق : الكذب» . مع أن المراد الجهل والحمق وسوء التدبير . وقال في الثانية : «الشجا : الهمّ» والصحيح أن المراد به ما نشب واعترض في الحلق من عظم أو نحوه . وقال في الثالثة : «الجريض : الجهد» والصحيح أنه : الغصّة واختلاف الفكّين عند الموت . وقال في الرابعة : «الحلبة : الدفعة من الخيل في الرهان» . مع أن المراد فيما يبدو : ميدان السباق . وقال في الخامسة : «العتاق : النجائب من الطيور» . والصحيح أن المراد : الخيل .

١٠ ـ في ص ٩٩ : يقول الطوفي في سياق كلامه السابق : «ولكن خلا الوقت من العلماء ، وأقفرت الديار من الفضلاء ، فدخل سوق الفضائل مجتازًا ، فوزن حبه فصار فيها جلوازًا ، فصار يدّعي الفنون ، ويدعو إلى سلعته الكاسدة سواد الزبون ، ويجتعل بالمرافقة إلى الحيزبون . . . » وقد فسر الدكتور هذه الكلمات الخمس التي تحتها خط بقوله : «مجتازًا : مجيزه لنفسه» . «الجلواز : البندق» ،

«سواد الزبون: الغبي». «يجتعل: يصير». «المرفقة: المتكأ». مع أن المراد حسب السياق غير ذلك.

١١ ـ في ص ١٠٣: يتحدث الطوفي عن فصاحة العلماء المتقدمين، ثم تلاهم بالمتأخرين فقال: «فأما من المتأخرين عن زمانهم، **والمصلين** عن أوانهم...». وقد علق الدكتور على كلمة (المصلين) ـ دون أن يضبطها بالشكل ـ بقوله: «**المصَلين**: السابقين». وقد عكس الدكتور المعنى. والصحيح أنها: (المصلِّين) من قولهم: صلّى الفرسُ في السباق: أي جاء مُصَلِّياً وهو الثاني؛ لأن رأسه عند صَلاَ الفرس الأول، أي مغرز ذَنَبه. فيكون المراد ـ إذن ـ المتأخرين، وليس السابقين كما ذكر الدكتور، كما أن الجملة التي قبلها تؤكد ذلك دون حاجة إلى المعجم.

١٢ ـ في ص ١٠٨: ورد قول الطوفي: «... وعطف على نصرتها بالنفس **الأبيّة**». وقد علق الدكتور على كلمة (الأبيّة) بقوله: «الأبيّة: الكارهة». مع أن المراد فيما يبدو: العزيزة المترفعة.

١٣ ـ في ص ١٢٧: وردت هذه العبارة: «قَوّ دينك بدنياك، وافْدِ عِرْضَك بعَرَضِك». وقد علق عليها الدكتور بقوله: «المقصود بالعرض هنا: الموت أو متاع الدنيا». ولم يضبط الدكتور الكلمة بالشكل، فلا يُدرى هل يريد: العِرْض، أو العَرَض. وعلى أي حال، فتفسيرها بالموت غير صحيح.

١٤ ـ في ص ١٢٨: وردت هذه العبارة: «قلت: فمن أستشير؟، قالت: **المجرِّب** الكبير، والأديب الصغير». علق عليها الدكتور بقوله: «المجرب: الذي قد جربته الأمور وأحكمته». وأنا أتساءل: أهو الذي جَرَّبَ الأمور، أم هي التي جَرَّبته؟.

وأكتفي بهذا القدر مما يخص هذه الفقرة وهي (شرح الغريب)، ويُلحظ على

الـدكتور في هـذا المجال أمـران: الأول: عـدم الضبط بالشكل. الثـاني: شرح بعض الكلمات الواضحة جدًّا، وصرف النظر عن كلمات غريبة لا تكاد تعرف.

* * *

ج ـ خدمة الأعلام والتعريف بهم:

وقد وقع من الدكتور في هذه الفقرة خلط عجيب، أشرت إلى ثلاثة نماذج منه في الـدراسـة وهي: العليمي، والقـلانسي، وابن تيميـة. ومن نماذج ذلك في النص المحقق:

١ ـ في ص ٨٥: قال الطـوفي: «وعن أبي الحسن المدائني قال: . . .». وقد خلط الـدكتـور بينـه وبين علي بن المديني، فترجم لابن المديني، ولم يترجم لـه هو.

٢ ـ وفي الصفحة نفسها: قال الطوفي: «وعن أبي الدينار قال: . . .». وقد ترجـم له الدكتـور على أنه: محمـد بن الحسن بن دينـار، أبو العبـاس الأحول. والظاهر أنـه عمرو بن دينار الجمحي. كما نص على ذلك ابن الخبـاز في النهاية ص ٥.

٣ ـ في ص ١٠٦: وقع للدكتور في هذه الصفحة خلط عجيب لا نظير له في ترجمتـه لاثنين من العلماء وردا في قول الطـوفي ـ وهـو يتحدث عن علـم أصول الفقه ـ: «وقد أوجب ابن عقيل تقديم معـرفته على الفروع، ولهذا ذكره القاضي **وابن أبي موسى** وابن البنّا **وأبـو بكر عبـد العزيـز** في أوائل كتبهم الفـروعية». فهـؤلاء الأربعـة الذيـن ذكروا علم أصـول الفقـه وحكم تعلمـه في أوائل كتبهم الفروعية، كلهم فقهاء حنابلة، ولهم كتـب في الفقه الحنبلي. وقد عرّف الدكتور

باثنين منهم وهما: القاضي، وابن البنّا، مشيرًا إلى أنهما من فقهاء الحنابلة، لكنه وقع في خطأ شنيع جدًّا في ترجمته لابن أبي موسى، وأبي بكر عبد العزيز. فلاشك ولا ريب بأن المراد بابن أبي موسى ـ في هذا السياق ـ : محمد بن أحمد ابن أبي موسى، أبو علي الهاشمي، صاحب كتاب (الإرشاد) وهو من كتب الحنابلة المشهورة. وقد توفي في بغداد سنة ٤٢٨هـ. أي في القرن الخامس الهجري. لكن الدكتور ترجم له على أنه : «أبو بكر بن أبي موسى الأشعري، واسمه كنيته، وكان أحول العين، وهو أسنّ من أخيه أبي بردة الذي توفي سنة ١٠٣هـ» ؟ !

وأغرب من ذلك ترجمته لأبي بكر عبد العزيز، فلا شك بأن المراد به: أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداذ، المعروف بـ (غلام الخلّال)، من مشاهير الحنابلة وأعيانهم في بغداد، له كتب منها: الشافي، والمقنع. مات سنة ٣٦٣هـ. أي في القرن الرابع. لكن الدكتور ترجم له على أنه: «أبو بكر بن عبد العزيز، وهو أخ لعمر بن عبد العزيز، أمهم أم عاصم بنت عاصم بن الخطاب» ؟! . سبحان الله !، ما علاقة ابن أبي موسى الأشعري، وشقيق عمر ابن عبد العزيز (الخليفة) رحمهم الله ـ وهم من التابعين ـ بعلم أصول الفقه الذي لم يعرف إلا بعدهم بسنين على يد الإمام الشافعي أو بعده، وما علاقتهم بالحنابلة والكتب الفروعية، وكيف زاد الدكتور كلمة (ابن) في اسم غلام الخلّال، مع أنها ليست في الأصل دون أن يشير إلى ذلك ؟ أشياء كثيرة جدًّا يستغرب مثلها، من مثل الأستاذ الكريم.

٤ ـ في ص ١٨٤ : ورد قول الطوفي في حديثه عن مسح الرأس: «قال القاضي: فظاهره ما ذكرنا، وهو قول محمد بن مسلمة المالكي». والذي يبدو لي

أن المراد بمحمد بن مسلمة هـذا أحد أصحاب الإمام مـالك، ولذا نُسب إليه، وهو: محمد بن مسلمة بن هشام بن إسماعيل بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن مخزوم، قال فيـه أبو حـاتم: كان أحـد فقهاء المدينـة وأصحاب مـالك، وكان أفقههم، مات سنة ٢١٦هـ. (ترجمته في ترتيب المدارك ٣/ ١٣١).

لكن الدكتـور ترجم له على أنه الصحـابي الجليل وقال في ترجمتـه: «محمد بن مسلمة المالكي، من بني الحارث، شهد مع رسول الله ﷺ بدرًا والمشاهد كلها، نزل بالمدينة، ومات سنة ٤٦هـ...».

٥ ـ في ص ٢١٤: عند حديث الطوفي عن الترتيب في الوضوء، قال: «وقال صـاحب المغني: لم أر فيـه خـلافًـا عن أحمد، وبـه قال الشـافعي وأبـو عبيـد وإسحاق وأبـو ثور وأبـو مصعب صاحب مـالك، وحكاه عن أهـل المدينة». فالمراد بإسحاق هنا ـ كما يبدو ـ إسحـاق بن راهويه. لكن الدكتور ترجم له على أنه: «ابن أبي إسحاق الحضرمـي، أبو بحر عبد الله، وكان يقـال إنه أعلم أهل البصرة، مات سنة ١١٧هـ». فهؤلاء المذكورون كلهم فقهاء، وابن أبي إسحاق الحضرمي من علماء العـربيـة المتقدمين، ولم يعـرف عنـه شيء من ذلك. كما أن الوارد في النص: (إسحاق) وليس (ابن أبي إسحـاق)، وقد زاد الدكتور كلمتي (ابن) و(أبي) من عنده، دون أن يشير إلى ذلك.

٦ ـ في ص ٢١٨: أورد الطـوفي هذا الحديـث ـ وهو يتحـــدث عـن صفـة وضـوء النبي ﷺ ـ وهـو: «عن بسر بن سعيد قـال: «أتى عثمان المقاعـد فدعـا بـوضـوء...» إلى آخـر الحديث. وقـد أخطأ الـدكتـور في اسم راوي الحديث وكتبه هكـذا: «عن بشر بن شعبة...». فأخطأ في اسمه واسم أبيـه. وقد ورد اسمـه (بسر) مصحفًـا في النسختين إلى (بشر) كما أثبتـه الـدكتـور، لكن كتب

الحديث التي أخرجت الحديث قد أوردته صحيحًا، كما أن له ترجمة صحيحة ودقيقة في تقريب التهذيب ١/ ٩٨، وحاشية مسند الإمام أحمد ١/ ٣٧١ بتحقيق الشيخ أحمد شاكر.

٧ ـ في ص ٣٣٢: أورد الطوفي بيت الفرزدق:

تـرفـع لي خنـدف والله يـرفع لي نـارًا إذا خمدت نيرانهم تقـد

فعلق عليه الدكتور، وقال في تعليقه: «خندف: أم إلياس». والصحيح: أنها زوجة إلياس، وأم طابخة ومدركة وقمعة. (انظر شرح شواهد الشافية للبغدادي ١ ٣٠١ ـ ٣٠٧، ٤٢٨). وانظر ذلك عندي في [٦٧/ ب].

٨ ـ في ص ٣٤٣: ورد قول الطوفي: «فإن بعض العلماء وهو محمد بن الحسن ذهب إلى أنه إذا قال: أي عبيدي ضربته فهو حر، فضربهم كلهم لم يعتقوا جميعًا...». والمقصود بمحمد بن الحسن هذا: محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة؛ لأن له مسائل ومناظرات كثيرة من هذا النوع؛ ولأن الطوفي قد ذكر الموضوع ونص عليه في (شرح مختصر الروضة ٣/ ٥٨٢). وقد ترجم له الدكتور على أنه: «محمد بن الحسن بن هارون بن بدينا، أبو جعفر الموصلي، سكن بغداد، وحدّث عن الإمام أحمد بن حنبل... توفي في شوال سنة ٣٠٨هـ».

٩ ـ في ص ٣٩٨: نقل الطوفي نصًا عن كتاب (المحرر) يقول فيه: «وإن قال كذا وكذا درهمًا، أو درهم بالرفع. لزمه درهم عند ابن حامد، ودرهمان عند التميمي...». ثم قال الطوفي: «أما وجه قول ابن حامد...».

وقد جعل الدكتور اسم (ابن حامد) في الموضعين: (أبي حامد).

والصحيح أنه ابـن حامد، وهـو الحسن بن حامـد البغدادي شيخ الحنـابلة في زمانه، المتـوفى سنة ٤٠٣هـ. وقد ورد ذكـره صحيحًا عند الدكتـور في موضعين قبل هـذا في ص ٣٠٢ـ ٣٠٣. لكن الـدكتور هنـا جارى التصحيف الـذي في المخطوط ولم يعدله.

أما التميمي الذي ورد اسمه في النص فـالمراد به: أبو الحسن التميمي المتوفى سنـة ٣٧١هـ. وقـد سبق للطوفي أن نقل عنـه ذاكرًا كنيتـه (أبو الحسن). وقـد ترجـم الدكتور لابنـه عبد الـواحد، المكني بأبي الفضـل التميمي. ظنًّا منـه أنه المراد.

١٠ ـ في ص ٤٠٦: ورد في آخر الكتـاب اسم الشيخ جلال الدين أبي الفتح نصر الله بن شهـاب الـدين أحمد بن محمـد التستري. وقـد كتبـه الـدكتـور: (السري). والصحيح أنه: (التُّسْتري) نسبـة إلى مدينـة (تُسْتَر). وقد تـوفي سنة ٨١٢هـ. وهو والد قاضي القضاة محب الدين أحمد بن نصر الله.

هذه أبـرز الملحوظات فيما يخص هـذه الفقرة وهي (خـدمة الأعلام) ويـؤخذ على الـدكتور في ذلك أيضًـا أنه أغفل أكثـر من نصف الأعلام الـواردة في النص دون ترجمة أو تعريف أو تعليق، مع أن أكثرهم مجاهيل يحتاجون إلى تعريف.

* * *

د ـ خدمة الشواهد:

وأعني بها الشـواهد بأنـواعهـا الثلاثـة: شـواهد القـرآن الكـريم، وشواهـد الحديث والأثر، وشواهد الشعر.

أولاً: شواهد القرآن الكريم:

اجتهد الدكتور في خدمة الشواهد القرآنية، ومع ذلك فقد وقع في بعض الأخطاء الواضحة، ومنها:

١ ـ في ص ١٧٩: آية: ﴿**ما منعك أن لا تسجد**﴾. أحال الدكتور على سورة (ص) مع أن الشاهد في سورة الأعراف. وقد ذكرت ذلك فيما مضى.

٢ ـ في ص ١٩٣: مرتْ أربع آيات دون أن ينتبه لها الدكتور فيجعلها داخل أقواس ويحيل إلى مواضعها من القرآن، وذلك في قول الطوفي: «والجواب عن الثاني: أن المراد لا ينظر إليهم نظر رحمة ورأفة كما قال لا يكلمهم، والنص مصرح بأنه سيكلمهم فيقول ذوقوا اليوم ننساكم أينما كنتم تعبدون، وإنما المراد لا يكلمهم كلامًا يسرهم...».

هكذا أورد الدكتور هذا النص دون أن يميّز هذه الآيات الأربع ـ التي ميّزتها أنا الآن بهذه الخطوط ـ فضاعت معالمها. وانظر ذلك عندي في [٣١/ أ].

٣ ـ في ص ٢٢٥: ورد قوله تعالى: ﴿**ومن الناس من يشتري لهو الحديث...**﴾ (سورة لقمان، آية ٦). وقد كتبها الدكتور هكذا: ﴿**ومنهم من يشتري لهو الحديث...**﴾، مجاراة للخطأ الذي ورد في المخطوط دون أن يعدّله على الوجه الصحيح.

٤ ـ في ص ٢٢٦: وردت هاتان الآيتان: ﴿**يغفر لكم من ذنوبكم**﴾ (سورة الأحقاف، آية ٣١، وسورة نوح، آية ٤) ﴿**ويكفر عنكم من سيئاتكم**﴾ (سورة البقرة، آية ٢٧١). وقد جعلها الدكتور آية واحدة هكذا: ﴿**يغفر لكم من ذنوبكم ويكفر عنكم من سيئاتكم**﴾. ووضع رقمًا على آخرها وعلق عليه بقوله: (سورة الأحقاف ٣١).

٥ ـ في ص ٢٦٦: ورد قوله تعالى: ﴿**إن الصفا والمروة من شعائر الله...**﴾. (سورة البقرة، آية ١٥٨).

وقد جعلها الدكتور: «سورة البقرة، آية ٦٠».

٦ ـ في ص ٢٦٩: ورد قوله تعالى: ﴿**وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدًا**﴾ (سورة الأعراف، آية ١٦١)، وقد جعلها الدكتور (سورة الأعراف، آية ١٧).

* * *

ثانيًا: شواهد الحديث والأثر:

ذكر الدكتور في آخر مقدمته ص ٥٠ في الحديث عن القواعد التي اتبعها في التحقيق: أنه أرجع الأحاديث إلى مصادرها الأصلية ككتب الصحاح.

وهذا كلام جميل جدًّا، ولكن الدكتور الكريم لم يلتزم به إلا في حدود ضيقة جدًّا، أما السمة الغالبة على عمل الدكتور في الأحاديث فهي: إما إهمالها بدون أي تخريج، أو تخريجها من كتب الأدب والأمثال ومعاجم اللغة، وسأذكر بعض النماذج لذلك:

١ ـ في ص ٦١: في مقدمة الطوفي ورد حديث: «أدبني ربي فأحسن تأديبي». وقد خرجه الدكتور من كتاب المزهر للسيوطي ٢/ ٣٩٧. وانظر ذلك عندي في [٢/ أ].

٢ ـ في ص ٧٥: قال الطوفي: «ويقال في المثل: المرء عدو ما جهل». والبعض يورده على أنه حديث. وهو منسوب لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه. وانظر: كشف الخفاء ٢/ ٣٢٠، ومجمع الأمثال ٤/ ٥٥. وقد أهمل الدكتور هذا النص بدون تخريج.

٣ ـ في ص ٧٨: قال أبو نعيم: حدثنا... عن عاصم قال: «كان عبد الله يسأل زرًّا عن العربية». وقد تركه الدكتور دون تخريج.

٤ ـ في ص ٧٩ : قال الطوفي : ويروى عن النبي ﷺ، أنه قال : «أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن» . علق عليه الدكتور بقوله : «الأثر في الوقف والابتداء لابن الأنباري ص ٦» . دون أن يزيد على ذلك . وقد تكلم الألباني عن هذا الحديث كلامًا طويلاً في سلسلة الضعيفة برقم (١٣٤٧)، وفي ضعيف الجامع برقم (٩٣٧) .

٥ ـ في الصفحة نفسها : قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه : «لأن أعرب آية أحب إليّ من أن أحفظ آية» . لم يخرجه الدكتور، وإنما خرّج أثرًا غيره .

٦ ـ في ص ٨٠ : ورد قول عمر رضي الله عنه : «اقرأوا ولا تلحنوا» . فلم يخرّجه .

٧ ـ وفي الصفحة نفسها : ترك أثرين ليزيد بن هارون وأبي العالية دون تخريج .

٨ ـ وفي ص ٨٢ : ورد قول الطوفي : روي عن النبي ﷺ أنه قال : «تعلموا من أنسابكم ما تصلون به من أرحامكم، وتعلموا من النجوم ما تهتدون به في ظلمات البر والبحر، وتعلموا من العربية ما تعرفون به القرآن ثم انتهوا» . وقد ذكرتُ هذا الحديث فيما مضى وأشرت إلى أن الدكتور أخطأ في الكلمتين اللتين تحتهما خط . وهذا الحديث مكوّن من ثلاث فقرات، وكل فقرة لها حكم وتخريج . ولم يعرض الدكتور إلا للفقرة الأولى فقط . وانظر تفصيل ذلك عندي في [٦/ ب] .

٩ ـ وفي الصفحة نفسها : أثر للحسن البصري . ولم يخرّجه .

١٠ ـ وفي الصفحة التي تليها : أثر ـ أيضًا ـ للحسن البصري، ولم يخرّجه .

١١ ـ في ص ٨٦ : ورد قول الطوفي : «قال علي رضي الله عنه : المرء مخبوء تحت لسانه» . ولم يخرّجه الدكتور.

١٢ ـ وفي الصفحة نفسها أثران آخران : أحدهما ينسب لخالد بن صفوان ، والثاني قد نسبه الطوفي للمأمون . ولم يخرجهما الدكتور.

١٣ ـ في ص ٨٩ : ورد قول الطوفي : «وقال النبي ﷺ : خير الأمور أوساطها» . وقد خرجه الدكتور من مجمع الأمثال . وجمهرة الأمثال . مع أن العلماء قد تكلموا عنه كثيرًا : في كتاب الحجاب للألباني ، وفي المقاصد الحسنة ، والدرر المنتشرة ، وتمييز الطيب ، وكشف الخفاء ، والفوائد المجموعة . وهو حديث ضعيف . انظر ذلك عندي في [٧/ ب] .

١٤ ـ وفي الصفحة نفسها : أورد الطوفي قول النبي ﷺ : «إن أبغضكم إلى الله الثرثارون المتفيهقون المتشدقون» . وقد خرجه الدكتور من النهاية لابن الأثير ، والكامل للمبرد . وهو حديث صحيح أخرجه الترمذي من حديث جابر مرفوعًا . وانظر ذلك عندي في [٨/ أ] .

١٥ ـ وفي آخر الصفحة نفسها : أثر لعيسى بن عمر . ولم يخرجه الدكتور.

١٦ ـ في ص ١٠٩ : حديثان أصلهما حديث واحد . وقد خرّجهما الدكتور من المزهر للسيوطي .

١٧ ـ في ص ١١٠ : خمسة أحاديث : خرّج الدكتور الثالث منها من صحيح البخاري ، أما الأربعة الباقية فقد خرّجها من كتب الأمثال ونهاية الأرب للنويري . (انظر ذلك عندي في [١٢/ ب] و[١٣/ ب] .

١٨ ـ في ص ١١١ : ثمانية أحاديث : خرج الدكتور الأول منها من سنن أبي

داود، وترك الرابع دون تخريج مع تصحيف كبير في آخر كلمة فيه. وخرج الخامس خطأ من سنن الدارمي، حيث أحال على حديث غيره. وخرّج الخمسة الباقية من كتب الأمثال ولسان العرب والفاضل للمبرد ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس.

١٩ ـ في ص ١١٢ : ثمانية أحاديث ـ أيضًا : وقد خرّج الدكتور الأول والسابع من صحيح مسلم وغيره. أما الستة الباقية فقد خرّجها من كتب الأمثال واللسان ومعجم الأدباء.

٢٠ ـ في ص ١١٣ : تسعة أحاديث : وقد خرّج الدكتور أربعة منها من ابن ماجة والبخاري وغيرهما. وخرج ثلاثة منها من كتب الأمثال، واللسان. وترك اثنين دون أي تخريج.

٢١ ـ في ص ١١٤ : تسعة أحاديث ـ أيضًا ـ، وقد خرّج الدكتور أربعة منها من ابن ماجة وأبي داود وأحمد. وخرّج الخمسة الباقية من كتب الأمثال ومعجم مقاييس اللغة والكامل للمبرد والنهاية لابن الأثير. مع أن بعضها صحيح، وأحدها في البخاري.

٢٢ ـ في ص ١١٥ : ثمانية أحاديث. وقد خرّج الدكتور الأول منها من ابن ماجة والدارمي مع أنه موجود في الصحيحين، وخرج الثاني والثالث والرابع والخامس من بعض كتب الصحاح والسنن والمسانيد، وخرج السادس من لسان العرب، وخَرّج السابع تخريجًا عجيبًا، حيث أحال على غيره. ونص الحديث السابع في هذه الصفحة هو قول الرسول ﷺ: «استغنوا عن الناس ولو بشوص السواك». وهو حديث صحيح وقد تحدثت عنه بالتفصيل، وقد علق

عليه الدكتور في الحاشية مخرّجًا له بقوله: «أخرجه ابن ماجة في سننه ١٠٥ برواية حذيفة، قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك». والحديثان مختلفان متباعدان. وأما الحديث الثامن: فقد خلط فيه الدكتور خلطًا عجيبًا، وهو حديث ضعيف، ونصه: «الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة، والتودد إلى الناس نصف العقل، وحسن السؤال نصف العلم». وقد ظنه الدكتور ثلاثة أحاديث؛ لأن المخطوط لم تربط فيه المقاطع بواو العطف، فجعل كل مقطع منه بين قوسين، وعند التخريج: أهمل المقطع الأول نهائيًا، وقال عن المقطع الثاني: إنه «من كلام سيدنا علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه، انظر: نهج البلاغة ص ١٤٠». وقال عن المقطع الثالث: «أخرجه ابن ماجة في كتاب الفرائض والصيد». وقد تحدثت عن هذا الحديث طويلاً في [١٣/ أ] وأحلت فيه إلى اثني عشر كتابًا من كتب الحديث.

٢٣ ـ في ص ١١٦: تسعة أحاديث: والحديث الأول منها مكون من ثلاثة مقاطع، وقد ورد بمقاطعه الثلاثة كما أورده الطوفي: عند أحمد وابن حبان والحاكم وغيرهم، وقد خرّجه الدكتور تخريجًا ناقصًا، لأنه أحال على كتب ومواضع لم يرد فيه إلا مقطع أو مقطعان. وخرّج الدكتور الحديث الثالث والتاسع من أبي داود وغيره. وخرّج أربعة منها من اللسان وكتب الأمثال. وترك اثنين دون أي تخريج.

٢٤ ــ وفي ص ١١٧: أحد عشر حديثًا: خرّج الأول: من كتاب المثل السائر. ولسان العرب. وخرج الثاني: من البخاري. وخرج الثالث من مسلم. وخرج الرابع: من فقه السنة. وخرّج الخامس: من البخاري تخريجًا ناقصًا؛ لأنه ليس في البخاري إلا مقطع منه. وخرّج السابع: من النهاية لابن

الأثير، ولسان العرب. وخرج التاسع: من اللسان. وخرج الحادي عشر: من الترمذي وجمهرة الأمثال، مع أنه في صحيح مسلم. وترك ثلاثة دون أي تخريج وهي: السادس والثامن والعاشر.

٢٥ ـ في ص ١١٨: ستة أحاديث: خرّج الأول: من ابن ماجة والترمذي، مع أنه في البخاري. وخرّج الثاني: من البخاري خطأ حيث أحال على حديث غيره بعيد عنه كل البعد، كما أنه جاء محرفًا في المخطوط فلم يصلحه. وخرّج الثالث: من لسان العرب. وخرّج السادس: من المزهر للسيوطي والنهاية لابن الأثير. وترك الرابع والخامس دون أي تخريج. انظر التفصيل في تخريج الأحاديث الماضية كلها وهي قرابة سبعين حديثًا عندي في [١٣/ أ ـ ب].

وأكتفي بهذا القدر للتدليل على طريقة الدكتور في خدمة الأحاديث، ولو أعدنا النظر في الأحاديث الماضية وحاولنا أن نخرج منها الأحاديث التي خدمها الدكتور خدمة لا بأس بها والتزم فيها بمنهجه الذي ذكره في المقدمة لوجدنا أنها أقل من الربع. وإذا عرفنا أنه بقي من الكتاب قرابة (٢٩٠) صفحة لم نعرض لما فيها، وهي مليئة بالأحاديث والآثار التي لم تخرّج أصلاً، ظهر لنا حجم التقصير الكبير من الدكتور في هذا الجانب.

* * *

ثالثًا: شواهد الشعر:

اجتهد الدكتور في خدمة شواهد الشعر، ومع ذلك فقد وقع في بعض الأخطاء ومنها:

١ ـ في ص ٨٧: أورد الطوفي مقطوعة مكونة من ثلاثة أبيات دون أن ينسبها

لقائل. وقد نسب الدكتور الثاني والثالث منها للأعور الشني وإلى عبد الله بن معاوية، أما البيت الأول فقال: إنه لم يعثر عليه. مع أنه قد ورد في الإمتاع والمؤانسة ٢/ ١٤٤ منسوبًا إلى زياد الأعجم، وورد في حماسة البحتري ٢٣١ منسوبًا إلى صالح بن عبد القدوس، ووردت المقطوعة كلها في بهجة المجالس ١/ ٦٥.

٢ ـ في الصفحة نفسها: أورد الطوفي أبيات الكسائي المشهورة التي منها هذا البيت:

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع

وقد جعل الدكتور هذه المقطوعة من البحر الطويل. وهي كما ترى من بحر الرمل.

٣ ـ في ص ٨٨: أورد الطوفي مقطوعة مكونة من خمسة أبيات دون أن ينسبها لقائل. وقد علق عليها الدكتور، بأنه لم يعثر عليها. مع أنها قد وردت في مراجع مشهورة منسوبة لقائلها وهو: علي بن محمد بن نصر بن منصور، أبو الحسن بن بسام، ويقال له: البسامي، والعبرتائي. ومن هذه المراجع: معجم الشعراء ١٥٤، ومعجم الأدباء ١٤/ ١٥١، وزهر الآداب ٢/ ٧٢٠، وبهجة المجالس ١/ ٦٤.

٤ ـ في ص ٩٠: أورد الطوفي هذين البيتين دون أن ينسبهما لقائل:

العلم زين وتشريف لصاحبه فاطلب هديت فنون العلم والأدبا
لا خير فيمن له لب بلا أدب حتى يكون على ما زانه حدبا

وعلق الدكتور عليهما بقوله: «في معجم الأدباء ١/ ٧٢ رواية هذا نصها:

من كـــان مفتخـرًا بـــالمال والنسب فإنما فخـــرنـــا بـــالعلم والأدب
لا خير في رجل حـــر بـــلا أدب لا لا وإن كـان منسوبًا إلى العـرب».

وقد اكتفى الدكتور بهذا التعليق الغريب، الذي أحال فيه على بيتين لا صلة لهما بالشـاهدين، حيث حركـة حرف الروي مختلفة، ولا لقـاء بينها إلا في المعنى العام.

كما أن الـدكتور لم ينسب الشـاهـدين ولم يحل على مكان وجـودهما. مع أنهما موجـودان ضمن مقطوعـة في سبعة أبيات في أمـالي القالي ٣/ ١٣٧ منسـوبة إلى الحكم بن قنبـر، وحكـى البكـري في سمط اللآلي ٣/ ٥٨ خـلافًا في نسبـة هذه الأبيات على خمسة أقوال.

٥ ـ في ص ٩٩ : أورد الطوفي بيت الحماسي :

خلت الـديـار فسـدت غير مسـوّد ومن العنـــاء تفـــردي بـــالســـؤدد

وقد خرّجه الدكتور تخريجًا ناقصًا، ولم يشر إلى ما ورد في نسبته من أقوال، ولا إلى المراجع المشهورة التي أوردته.

٦ ـ في الصفحة نفسها : قـال الطوفي : ولقد أنصف علي بن محمد بن علي بن سَلَّك الفالي ـ من أهل فالة ـ حيث يقول :

لما تبـــدلت المجـــالس أوجهـــاً غير الـذيـن عهـدت من علمائهـــا

إلى آخر الأبيات، وهي أربعة.

وقد علق عليهـا الدكتـور بقولـه : «لم أعثر على هذه الأبيـات في المراجع التي اطلعت عليها، وهي مـن البحر البسيط». فالـدكتور الكـريم لم يحل إلى مرجع

هذه الأبيات؛ لأنه لم يجدها كما قال، ولم يترجم لقائلها وهو أديب مشهور وقد ذكر الطوفي اسمه كاملاً، وله ترجمة في تاريخ بغداد، واللباب، ومعجم الأدباء، ومعجم البلدان، ووفيات الأعيان وسير أعلام النبلاء وغيرها، ولو بحث عن ترجمته في معجم الأدباء ١٢/ ٢٢٧ لوجد هذه الأبيات معها. كما أن الدكتور أخطأ حينما جعلها من البحر البسيط، وهي في الواقع من البحر الكامل.

٧ ـ في ص ١٦٦ : خرّج الدكتور بيت أمية بن أبي الصلت تخريجًا ناقصًا.

٨ ـ في ص ١٩٢ : خرّج بيت أوس بن حجر تخريجًا ناقصًا، فلم يشر إليه في الديوان ولا إلى الرواية المهمة في محل الشاهد.

٩ ـ في ص ١٩٧ : خرّج بيت النابغة تخريجًا ناقصاً، حيث لم يشر إلى ما ورد من كلام حول نسبته لأوس بن حجر.

١٠ ـ في ص ٢٠٩ : قال الطوفي: «وقال جرير:

فهل أنت إن ماتت أتانك راحل إلى آل بسطام بن قيس فحاطب».

وقد علق الدكتور على البيت بقوله: «البيت لم أجده في ديوان جرير، وهو من بحر الطويل». والصحيح أن البيت ليس لجرير، وإنما هو للفرزدق، ضمن قصيدة في ديوانه ٩٦، والنقائض ٢/ ٨١٣، يهجو فيها جريرًا.

١١ ـ في ص ٢٠٩ ـ ٢١٠ : قال الطوفي: «وقال الفرزدق:

لم يبق إلا أسير غير منقلب ومـوثق في عقال الأسر مكبول».

وقد علق الدكتور على البيت بقوله: «البيت للفرزدق، من بحر البسيط، وهو من شواهد المقرب لابن عصفور. . . وانظر الاستغناء في أحكام الاستثناء. . . ».

والصحيح أن البيت ليس للفرزدق، وقد جارى الدكتورُ الطوفيَّ في هذه النسبة الخاطئة، دون أن يدعمها بدليل، وإنما أحال على كتابين لم ينسب فيهما الشاهد لأحد. والبيت للنابغة الذبياني كما في ديوانه ٥٢ (طبعة أبي الفضل) و٥٣ (طبعة ابن عاشور). واستشهد به الألوسي في الضرائر منسوبًا إلى النابغة مع خلاف يسير في الرواية.

١٢ ـ في ص ٢٧٠: أورد الطوفي بيتًا من معلقة لبيد وهو قوله:

أغلي السباء بكل أدكن عاتق أوجونة قدحت وفضّ ختامها

وقال الدكتور في تعليقه على هذا البيت إنه من بحر الطويل. ومعلوم أن معلقة لبيد ـ وهذا البيت منها ـ من البحر الكامل.

١٣ ـ في الصفحة نفسها: أورد الطوفي هذا الرجز:

ومنهل فيه الغراب مَيْتُ سقيت منه الماء واستقيتُ».

دون أن ينسبه لأحد.

وقد علق عليه الدكتور بقوله: «البيت من بحر الرجز ولم يعرف قائله...». كما أن الدكتور لم يتمكن من قراءته فأورده محرفًا ناقصًا هكذا:

ومنهل فيه العرار سقيت منه الماء واستقيت

فصحّف كلمة (الغراب) إلى (العرار)، وحذف كلمة (مَيْتُ).

والصحيح أن قائله معروف، وهو: أبو محمد الفقعسي، وقد ورد منسوبًا إليه في لسان العرب ١١/ ١٧٧ (مادة: غفف)، وفي ١٦/ ١٤٥ (مادة: أجن)، وروايته في اللسان:

ومنهل فيـــه الغـــراب ميتُ كـأنـــه مـن الأجـــون زيـتُ

سقيـت منـــه القـــوم واستقيـت

١٤ ـ وفي الصفحة نفسها : قال الطوفي : «وقول الآخر:

يعلُّـــه مـن جـــانـب وينهلـــه»

وقـد علق الدكتـور عليه بقـوله : «هـذا عجز بيت من الـرمل ، ولم أقف على قائله» .

والصحيح أنه ليس من الرمل ، وإنما من الرجز، وأن قائله معروف ، وهو أبو النجم العجلي ، الـراجـز المشهور، وقـد نسبـه إليـه ابن يعيش في شرح المفصل ٨/ ٩٢ ، وروايته فيه بالتاء في الفعلين (تعله . . . وتنهله) .

١٥ ـ في ص ٢٨٥ : أورد الطوفي هذا الشاهد دون أن ينسبه لأحد وهو:

بـاعـد أم العَمْـــرو عن أسيرهـا .

وقد علق عليـه الدكتـور بقولـه : «هذا صـدر بيت من الرجـز، وعجزه . . . والبيت لم يعـرف قـائلـه ، وهـو من شـواهـد المقتضب ٤/ ٤٩ ، والمنصف ٣/ ١٤٣ ، وشرح شواهد شافية ابن الحاجب ٥٠٦» .

والصحيح أن قائل الـرجز معـروف وهو أبـو النجم العجلي ، وهو في ديـوانه ١١٠ ، وقد نسبـه له الزمخشري في المفصل وابن يعيش في شرحـه ، والبغدادي في شرح شواهد الشافية ٥٠٦ . والغريب أن الدكتـور يحكم بعدم معرفة قائله ، مع أنه قد أحـال على شرح شواهد الشافية وقـد نُسب فيه البيت لأبي النجم . فلعل الدكتور لم يطلع عليه فيه ، وإنما أحال عليه مجاراة لإحالة كتاب آخر.

١٦ ـ في ص ٢٩٠ : أورد الطوفي قول الشاعر:

أدوا التي نقصت تسعين من مـائة ثم ابعثـوا حكمًا بـالحق قـوامـا

وقد علق عليه الدكتور بقوله : «البيت لم يعرف قائله . . . » .

والصحيح أن قائله معروف وهو: أبو مكعت أخو بني سعد بن مالك، وهو ضمن مقطوعة عدتها خمسة أبيـات لها قصة مشهورة، وقد أورد الأبيات وقصتها البغدادي في كتـابيه خـزانة الأدب وشرح شـواهد المغني . وقـد جارى الـدكتورُ الطوفيَّ في جعل كلمة القافية (قوالا) بدل (قـواما) مع أن قافية المقطوعة ميمية . وقد سبقهما إلى ذلك : الإحكـام، والاستغناء، وحول المقطوعـة كلام كثير. انظر تفصيله عندي في الحديث عن هذا الشاهد .

١٧ ـ في ص ٢٩١ : أورد الطوفي قول الشاعر:

نحـن الأقلُّ إذا تُعـــــدُّ عشيرةٌ والأكثـــرون إذا يُعـــدُّ الســـؤددُ

وقد جعله الدكتور من بحر البسيط ، مع أنه من البحر الكامل .

١٨ ـ وفي الصفحة نفسها أورد الطوفي قول الشاعر:

والنـــاس ألف منهم كـــواحـــد وواحـــد كـــالألف إن أمـــر عَنَـــا

وعلق عليـه الـدكتـور بأنـه لم يعـرف قائلـه . والصحيح أن قـائلـه معـروف ومشهور؛ لأن البيت من مقصورة ابن دريد المشهورة .

١٩ ـ وفي ص ٣١٨ ـ ٣١٩ : قال الطوفي : «وقول ابن دريد :

إما تري رأسي حاكى لونه . . . .

جوابه : فكلما لاقيته مغتفر . . . . » .

وقد علق الدكتور عليه بقوله: «هذا صدر بيت لابن دريد ابتدأ به مقصورته، وتمام البيت: . . . ، والبيت من البسيط، وهو من شواهد المقتضب (الهامش) ٣/ ١٤، وبغية الوعاة ١/ ٨٠». ولي على كلام الدكتور هذا ملحوظات:

الأولى: ذكر الدكتور أن هذاالبيت هو بداية المقصورة، والصحيح أنه البيت الثاني.

الثانية: جعل البيت من بحر البسيط، والصحيح أن المقصورة ــ ومنها هذا البيت ـ من بحر الرجز.

الثالثة: أنه خرّج البيت من هامش المقتضب وبغية الوعاة، ولم يخرجه من المقصورة أو أحد شروحها.

الرابعة: أنه أخطأ في البيت الثاني الذي جعله الطوفي جوابًا للأول، ويبدو أن الدكتور ظنه نثرًا وليس بيتًا من المقصورة، فكتبه هكذا: فكأنما لاقيته مغتفر. ولم يشر إليه في التعليق بأي إشارة تدل على أنه صدر بيت، وأن عجزه قوله: **في جنب ما أسأره شحط النوى**.

٢٠ ـ في ص ٣٣٢: أورد الطوفي بيت الفرزدق:

تـرفـع لي خنـدف والله يـرفع لي . . . . . .

وقد كتب الدكتور كلمة (خندف) في المتن: (خندق) بالقاف. وفي تعليقه عليها في الحاشية قال إنها أم إلياس. والصحيح أنها زوجته. وقد مرت الإشارة إلى ذلك.

٢١ ـ في الصفحة نفسها : أورد الطوفي بيت عبد قيس :

استغن مـا أغنـاك ربك بـالغنى . . . . . .

وقد خرجه الدكتور تخريجًا ناقصًا ولم يشر إلى الرأي الثاني الوارد في نسبته .

٢٢ ـ في ص ٣٥٠ : أورد الطوفي قول الشاعر:

ويقلـن شيبٌ قـد عـلا ك وقـد كبرت فقلت : إنـه

وقد جارى الدكتور المخطـوط فجعل كلمة (شيب) بالنصب هكذا (شيبًا)، مع أنها بالرفع في كل المصادر التي خرّجْتُ البيت منها .

٢٣ ــ في ص ٣٥٣ : قال الطـوفي في حديثـه عن (إنْ) : «وتكون زائدة بعـد (ما) نحو:

ومـا إن طبنـا جبن . . . .

وما إن زيد قائم، ومنه ما إن ابتليت بشيء أنت تكرهه» .

هكذا أورد الـدكتور كلام الطـوفي، وهكذا كتبه، ومعنى ذلك أن الـدكتور لم ينتبه للشاهد الشعـري الذي وضعتُ تحته خطًا، فظنّه مثالاً نثـريًا . والواقع أنه بيت من الشعر، وهذا صدره، وهو بتمامه :

مـا إن أتيتُ بشيء أنت تكـرهـه إذن فـلا رفعت سـوطي إليّ يـدي

وقد صحّف الدكتور كلمة (أتيت) إلى (ابتليت) .

وقائل البيت هو النـابغة الذبياني، ضمن قصيـدة في مدح النعمان بن المنذر، والاعتذار إليه، وهو في ديوانه . وانظر التفاصيل في حديثي عن البيت .

وأما البيت الأول في كلام الطوفي، وهـو: وما إن طبنا جبن . . . . . فقد خرجه الدكتور تخريجًا ناقصًا.

وأكتفي بهذا القدر من الملحوظات على هـذه الفقرة، ، وهي شواهد الشعر، وهناك ملحـوظات عـامة على عملـه في الشواهـد الشعريـة، من أبرزهـا نقص التخريج والإخـلال ببعض الأمور المهمـة التي تؤثـر في الشاهـد، وعدم الترجمة لأغلب الشعراء والتعريف بهم، والإحـالة على مراجع متأخرة وتـرك الديوان مع وجوده فيه إلى غير ذلك من القضايا المهمة.

وبـانتهاء الحديث في هـذه الفقرة ينتهي مـا أردت إيجازه من ملحوظـات على عمل الأستاذ الدكتور إبراهيم الأدكـاوي في تحقيقه لكتاب (الصعقة الغضبية)، وأسأل الله في الختـام أن يغفـر لي وللـدكتـور الكـريم ولـوالـديـنـا والمسلمين وأن يعصمنـا من الزلل ويـوفقنـا للصواب، وبهذا تنتهي المقـدمة، والحمـد لله أولاً وآخرًا، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه د. محمد بن خالد الفاضل

الرياض في مساء السبت ٢٤/ ٢/ ١٤١٦هـ

الموافق لـ ٢٢/ ٧/ ١٩٩٥م